الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات الجزائرية

دراسة حالة الجزائر (2010-2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة :

محمد الأمين شناف

ماجد سلاوي

إشراف الأستاذ (ة):

د/ المسعود ربيع

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- المسعود ربيع	- محاضرا أ	مشرفا	بسكرة
- محبوب مراد	- محاضر أ	مقررا	بسكرة
- جنان عبد الحق	- مساعد أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021–2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات الجزائرية

دراسة حالة الجزائر (2010–2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة:

محمد الأمين شناف

ماجد سلاوي

إشراف الأستاذ (ة):

د/ المسعود ربيع

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
- المسعود ربيع	- محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- محبوب مراد	- محاضر أ	مقررا	بسكرة
- جنان عبد الحق	- مساعد أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021–2022

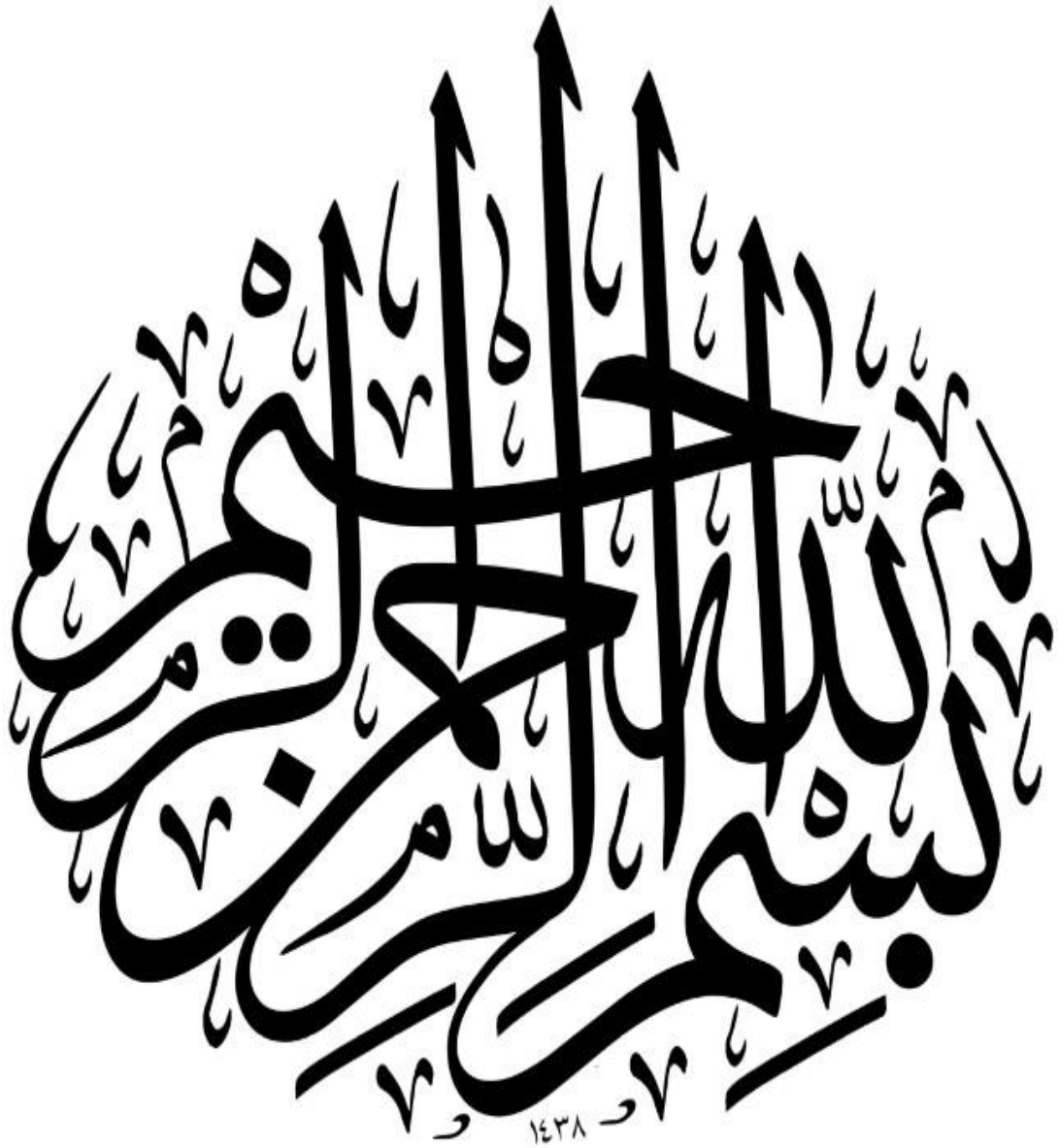
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية...ثمرة الجهد والنجاح

أهدي عملي هذا

إلى من وهبوني الحياة والأمل و النشأة على شغف الاطلاع والمعرفة :

"والدي العزيز ووالدتي العزيزة "

إلى من كانت ظلي حين يلحفني التعب زوجتي المخلصة

إلى بذرة الفؤاد وأمل الغد ابنتي الغالية (براءة)

إلى إخوتي وأخواتي مصدر فخري وأبنائهم وبناتهم..

إلى أصدقاء وأخوة جمعني بهم ميدان البحث العلمي ... زملائي الكرام

إلى كل يد وقلب سار معي درب الانجاز

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الدراسة،

راجيا من الله أن تكون نافذة علم وبطاقة معرفة ...

وأن ينفعنا وينفع بنا..

الأمين محمد شنافه

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى،

أما بعد:

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه

ثمرة الجهد والنجاح وفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة

إلى رفقاء المشوار الذين قاسموني الحظات رعاهم الله ووفقهم

كل باسمهم

إلى أساتذة قسم علوم التجارة وطلبة تخصص المالية تجارة دولية.

رعاهم الله

ماجد سلاوي

شكر وعرفان

الحمدلله رب العالمين، على فضله ومنته، وعظيم عطائه وجزيله،
حمدا تاما كما يحب ربنا ويرضى،
والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي جاهد وبلغ حتى أتاه اليقين،
والصلاة موصولة للصحابة الطيبين الأكرمين، والتابعين
وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.
أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى:
- الدكتور الفاضل (**ربيع المسعود**) على توجيهاته القيمة وآرائه النيرة التي ساهمت في إخراج هذا العمل في شكله النهائي.
جزاه الله خيرالجزاءعلى إسهامه في انجازهذا البحث.
كما أتوجه بخالص الشكروالتقدير لبقية الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا بالنصائح القيمة.
وكما أشكرالأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة...
كما أتقدم بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم التجارية وتخصص مالية وتجارة دولية
وإلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل
المتواضع سائل المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم كل خير.

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	6-3
المطلب الأول: مفهوم سعر المصرف	3
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف	4
المطلب الثالث: أهم وظائف سعر الصرف	5
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	6-5
المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي	6-11
المطلب الأول: مفهوم وأنواع سوق الصرف الأجنبي	8-6
المطلب الثاني: خصائص سوق الصرف الأجنبي	9-8
المطلب الثالث: عمليات أسواق الصرف والأعوان المتدخلون فيها	10-9
المبحث الثالث: شروط تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عنه	14-11
المطلب الأول: مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة	12-11
المطلب الثاني: شروط فعالية تخفيض قيمة العملة	14-13
خلاصة الفصل الأول	15
الفصل الثاني: ماهية التجارة الخارجية وتأثيرات أسعار الصرف	

تمهيد	17
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	22-18
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	18
المطلب الثاني: أساليب السياسية للتجارة الخارجية	21-19
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	22-21
المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات	28-22
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	23-22
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات	25-23
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأهميته	26-25
المطلب الرابع: هيكل الميزان التجاري واختلالاته	28-26
المبحث الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية والميزان التجاري	29-28
المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية	28
المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات	29-28
المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات	29
خلاصة الفصل الثاني	30
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لحالة الجزائر فترة (2010-2020)	
تمهيد	32
المبحث الأول: تطور نظام الصرف فترة (1994-2020)	33
المطلب الأول: مرحلة نظام التعويم المدار (1994-2020)	33
المبحث الثاني: تطور الصادرات والواردات الجزائرية (2010-2020)	47-34
المطلب الأول: الصادرات الجزائرية فترة (2010-2020)	41
المطلب الثاني: الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)	47-41

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2010-2020)	49-47
المطلب الأول: أثر التغيرات في سعر صرف الدينار على الصادرات الجزائرية فترة (2010-2020)	49-47
المطلب الثاني: أثر التغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية فترة (2010-2020).	49
خلاصة الفصل الثالث	52
الخاتمة	55-53
الملخص	56
قائمة المراجع	60-57

العنوان	الصفحة
الجدول (3-1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1995-2020).	34-33
الجدول (3-2): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020).	35-34
الجدول (3-3): التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية للجزائر (2010-2020).	37-36
الجدول (3-4): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال (2010-2020).	40
الجدول (3-5): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020).	42
الجدول (3-6): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020).	44-43
الجدول (3-7): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2010-2020).	46-45
الجدول (3-8): تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الصادرات (2010-2020).	47
الجدول (3-9): تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الواردات (2010-2020).	49

العنوان	الصفحة
الشكل (1-1): مفهوم التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر.	3
الشكل (1-2): مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة.	12
الشكل (2-1): عناصر ميزان المدفوعات.	25
الشكل (3-1): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020).	35
الشكل (3-2): تطورات الصادرات الغير نفطية في الجزائر (2010-2020).	38
الشكل (3-3): هيكل التركيب النسبي للصادرات خارج المحروقات (2010-2020).	39
الشكل (3-4): تطورات الواردات الجزائرية (2010-2020).	42
الشكل (3-5): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (2010-2020).	46
الشكل (3-6): تطور تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الصادرات الجزائرية فترة (2010-2020).	48
الشكل (3-7): تطور تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الواردات الجزائرية فترة (2010-2020).	50

مقدمة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول و اتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في ميزان مدفوعات الدول ؛ و لسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و الحياة الاقتصادية اليومية مما يفضي بجزمنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بعيدا عن التأثر بالتغيرات في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، و على هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في مختلف الأنظمة، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف ؛ فالجزائر كغيرها من الدول تماشت مع تثبيت العملة المحلية ثم إنتقلت إلى تعويم العملة الوطنية إلى يومنا هذا ؛ حيث قامت الدولة الجزائرية بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق ؛ و اعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية زيادة الصادرات و التخفيض في قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة في إطار توصيات صندوق النقد الدولي و المؤسسات المالية الدولية ؛ فبما أن الجزائر تعتمد في صادراتها على النفط الذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها في الأسواق العالمية بنسبة صادرات تقدر ب96% من إجمالي الصادرات وحوالي 50% من الواردات الآية من أوروبا ؛ يعني ذلك أن المشكلة متعلقة بقدرات الانتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للإستيراد وتكمن أيضا فيقدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط

أولا: إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

–ماهو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الدولار على الصادرات والواردات في الجزائر؟

–ومن أجل إلامام بالموضوع نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

–ماهي أهم المفاهيم الخاصة بسعر الصرف (الدينار الجزائري)؟

–هل يؤثرتغيرسعرالصرف الدينار الجزائري على توازن كفتي الميزان التجاري؟

–هل هناك شروط مفروضة لتخفيض العملة المحلية وما تأثيره على التجارة الخارجية؟

–هل يتأثر سعر الصرف بعوامل اقتصادية أو غير اقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة المطروحة ومعالجة الموضوع، تم صياغة الفرضيات التالية:

–تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري تؤثر على توازن الصادرات مقابل الواردات الجزائرية.

–توجد عدة شروط وقيود لتخفيض العملة.

–هناك عدة عوامل تؤثر على سعر صرف.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي يحضى بها سعر الصرف في الاقتصاد العالمي للدول، ومعرفة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات الجزائرية.

–أهداف الدراسة تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الهامة الآتية :

تهدف الدراسة لـ:

–الاحاطة بالمفاهيم الأساسية لسعر الصرف.

– محاولة التعرف على أثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

- توضيح المؤشرات اقتصادية التي تؤثر في التجارة الخارجية.

-التحقق من صحة الفرضيات و استخلاص النتائج من البحث ومحاولة الخروج بالتوصيات المناسبة.

-أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وذاتية لعل أهمها:

-الرغبة في توضيح تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات الجزائرية.

-أهمية الموضوع في العصر الحالي، حيث يعد سعر صرف الدينار الجزائري له تأثير بالغ على الاقتصاد الوطني و معيشة الفرد الجزائري.

-الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع وفهمه.

-منهج الدراسة:

تم الاعتماد على منهجين، الوصفي من أجل وصف سعر الصرف والعملات الأجنبية وتأثير سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات الجزائرية، أما التحليلي من أجل تحليل الإجراءات التي يخضع له دينار الجزائري، بالإضافة إلى منهج دراسة تحليلة في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

-العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومن بينها :

الدراسة الأولى:

- دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة،2014-2015

-وقد ركزت هذه الدراسة على أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها وعلى أهم مؤثرات التجارة الخارجية.

- الدراسة الثانية:

- موسليم مريم، أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص مالية، كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد،2017/2016 وقد ركزت هذه الرسالة على أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر.

الدراسة الرابعة:

-علاء الدين عماري وحكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية، جامعة العربي تبسي تبسة،2016/2015

-ركزت هذه الاطروحة على أثر التغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرية.

الدراسة الخامس:

-عبد الجليل هجيره، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، مالية دولية، دفعة 2011-2012، وقد توصلت هذه الدراسة الى أنه توجد علاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري.

-هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى فصلين، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسعر الصرف، من خلال الفصل الأول والذي بدوره جزء إلى ثالثة مباحث، فالمبحث الأول تناول ماهية سعر الصرف والمبحث الثاني تطرقنا فيه

إلى ماهية سوق الصرف الأجنبي أما المبحث الثالث تناولنا فيه شروط تخفيض قيمة العملة والاثار المترتبة عنه، أما الفصل الثاني تم التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية وتأثيرات أسعار الصرف ،أما المبحث الأول تم التكلم عن ماهية التجارة الخارجية والمبحث الثاني ماهية ميزان المدفوعات و المبحث الثالث تأثير أسعار الصرف على التجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية.

-أما الفصل الثالث فتمركز حول الدراسة التحليلة ودراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

- صعوبات الدراسة:

-صعوبة الحصول على المعلومات خاصة منها من الجانب التطبيقي.

-ضيق الوقت المخصص للدراسة.

-التضارب في بعض الاحصائيات التي تحصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري.

-ونظرا للوضع الطارئ والظروف الحالية جراء الوباء المستجد كورونا {نسأل الله رفعه عنا} ولهذا تعذرعنا القيام بالدراسة الميدانية لتطبيق اجراءات وقائية على مستوى المؤسسات وبالتالي عدم استقبال طلبات القيام بالتربص وجمع المعلومات.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد الفصل الأول:

إن سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف وفقا لقوى السوق العرض والطلبفي سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الانظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة للتغيرات سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تسبب في خسائر كبيرة للصرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيرها على المبادلات التجارية،لتحديد سعر الصرف المتعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينها لابد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات وهو ما يطلق عليه بسوق الصرف ، إذ لا يختلف سوق الصرف عن الأسواق الأخرى وإنما الاختلاف الجوهري قد يكون خاص بالمعاملات النقدية والمالية والمتمثلة في شراء وبيع العملات الأجنبية.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تعتبر التجارة الخارجية ومختلف عمليات التبادل التجاري وتنقل الأفراد بين الدول من أهم التعاملات التجارية بين تلك الدول حيث يجسد ذلك بالتبادل بين العملات وكل عملة مقومة بغيرها من العملات الأجنبية من أجل تقييم السلع والخدمات.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف هو السعر الذي تتم به عملية تبادل عملة بعملة اخرى أي أداة التسوية الخاصة بالمعاملات الدولية فشراء أي سلعة لايتم بالعملة المحلية وإنما تتحديد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية، هناك عدة تعاريف لأسعار الصرف ومنها:

عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس ومن خلال هذا التعريف نجد أن سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس. (دوحى، 2014-2015، صفحة 3)

ويمكن القول من خلال هذا التعريف أن هناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر:

-**التسعير المباشر**: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى .

-**التسعير غير المباشر**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الو اجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة بما فيذلك الجزائر.

الشكل (1-1): مفهوم التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر.

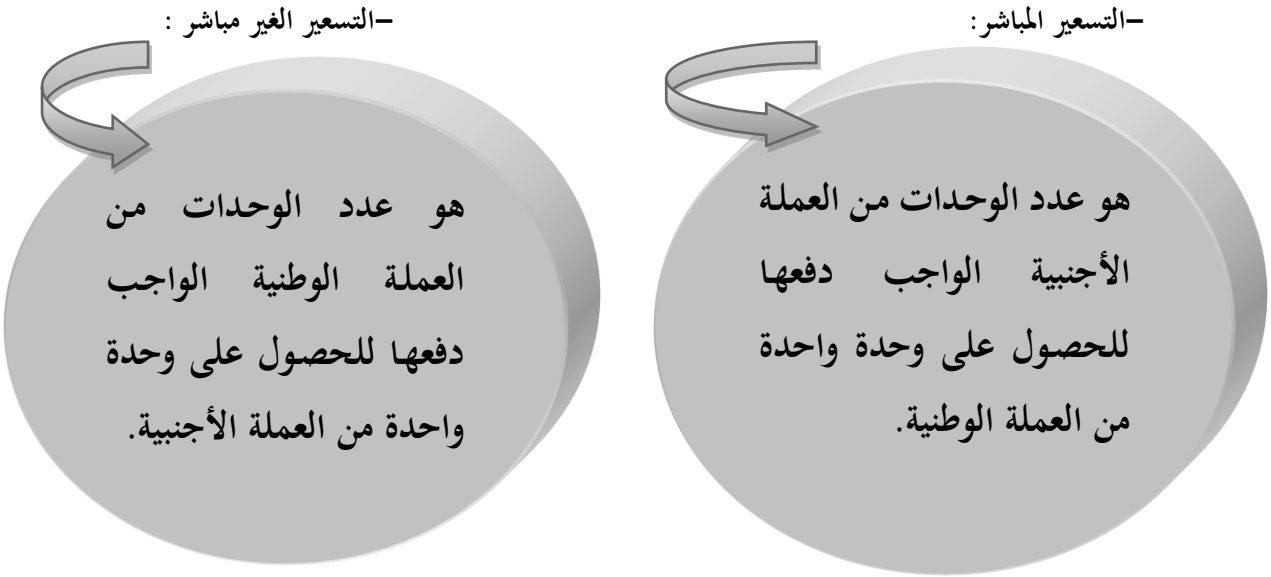

المصدر: من اعداد الطالب استنادا على المرجع السابق.

وكذلك نستنتج من خلال هذه التعاريف أن سعر الصرف يفيد في تجسيد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات وذلك بمبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، فسعر الصرف له تأثير مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، وهذا يتبين من خلال أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

فسعر الصرف ينقسم إلى عدة أنواع نلخصها فيما يلي:

–سعر الصرف الأسمي: يعرف على أنه سعر الصرف العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من سعر الصرف الأجنبي، أي وهو المؤشّر الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة ما، فهو يعكس التغيرّ ات في قيم عملات الدول الأخرى مع إعطاء كل عملة وزنا مرجحا لها أو أهمية نسبية تتفق مع مدى مساهمة الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية، وتحديد هذا السعر يعتمد أساسا على العرض والطلب عليها في سوق الصّرف في لحظة زمنية ما.(عوادي، 2018/2017، صفحة 8).

سعر الصرف العاجل: يعرف سعر الصرف العاجل بأنه سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية مقابل التسليم والاستلام وقت إبرام العقد، كما يعرف أيضا بأنه الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي وتتم الصفقات باستخدام تاريخ التسوية الفورية وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من إبرام الصفقة.

–سعر الصرف الآجل: يقصد بسعر الصرف الآجل دلك السعر الذي يخص التعامل بالصرف عندما يتم مبادلة العملات آو تسليمها بعد فترة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعر الصرف الآجل السائد لحظة إبرام العقد، ويكون تنفيذ العملية كأقل تقدير بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

سعر الصرف الآجل = سعر الصرف العاجل + ثمن التأجيل، ثمن التأجيل عندما يكون موجبا يسمى المرابحة REPORT وعندما يكون سالبا يسمى DEPO.

أو بمعنى آخر سعر الصرف الآجل ببساطة هو سعر الصرف الفوري السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل، بمعنى أن الفرق بين سعرالصرف الفوري سعر الصرف الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العملتين.(لقجع و غوميض، 2018/2017، الصفحات 4-5)

كما يعرف أيضا بأنه المعدل الفعلي لتبادل الصرف الأجنبي بالمقارنة بسعر الصرف الحقيقي الذي يحسب ويتم تعديله طبقا للتغيرات في القوة الشرائية، وعلى هذا النحو ان سعر الصرف الأسمي يدل على القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملةالأجنبية.

–سعر الصرف الحقيقي :هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللالزمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

–**سعر الصرف الفعلي** :يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التنفيذ في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسين أوتضرر عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العمالات الأخرى.(شعباني، 2014-2015، صفحة 12).

–سعر الصرف الفعلي الحقيقي :هو سعر أسمي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعارصرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الأسمي إلى التصحيح. (قدي ، 2005، صفحة 105)

المطلب الثالث: أهم وظائف سعر الصرف

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما مايلي:

1-الوظيفة قياسية:

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية.

2-الوظيفة تطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع هذه الصادرات ،و من جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف ،كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير و تأمين واردات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني ،و ذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع استيراد سلعي معين ،و بالعكس حيث من الممكن عرقلة الواردات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف.

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فقد أحدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص بالمقارنة بالسيارات الأمريكية، إضافة إلى ما تحتويه من تقنيات وهذا ما أدى إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة. (بوعودة، 2018/2017، الصفحات 7-8).

3-الوظيفة توزيعية:

إن الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم هبا التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري ،إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان ،إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الواردات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة ،كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر سلبا على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصدير هذه الأخيرة إلى البلد الأول.(درقال، 2010-2011، الصفحات 8-9).

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

أولا: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

أهمها:

1-كمية النقود:

لقد أخذ الاقتصادي الأمريكي ملتوون فيردمان على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود، ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الأسعار والناتج) إذ يرى أن حركات الأسعار تعكس كمية النقود.

وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

*تغيرات الإنتاج: والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فان الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وتعليله لذلك الهبوط هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.

*تكلفة الاحتفاظ بالنقود: والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة التي يتخلى عنها الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود.

2-أسعار الفائدة:

إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للاقتراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي.

3-التضخم:

يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره، فارتفاع معدلاته في الدخل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في تأثيره على سعر الصرف. (الغالبي و جليل، 2011، صفحة 61)

ثانيا: العوامل الغير اقتصادية:

أهمها:

1- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات في ضوء مهارتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار ، واتخاذ قراراهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري لتعديلها أو إبقائها على ما هي عليه ، وبناء عليه فان الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم فضلا عن أسعار الصرف التي تتأثر بالقدرة التفاوضية للمتعاملين و الأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة. (الغالبي و جليل، 2011، صفحة 82)

2- ظروف السوق: إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار و التقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساسا وقويا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت أخر مختلفا تماما. (كنج شكري، 2004، صفحة 219)

المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سوق الصرف الأجنبي

1-أ-مفهوم سوق الصرف:

لسوق الصرف عدة تعاريف سنحاول التعرف عليها:

-يعرف على أنه" الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الاجنبية أوالصرف الأجنبي" وسوق الصرف الأجنبي نوع خاص من أسواق المال غير منظم يهدف فيه المتاجرون إلى تحقيق الربح عن طريق بيع وشراء العملات، كما أنه سوق لا مركزي ليس له مكان معين تتم فيه عمليات الشراء والبيع بل ترتبط.

-كما أنه يعتبر" المكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعارالعملات أي تحديد سعر الصرف أي هوالمكان الذي يتم فيه تبادل العملات فيما بينهما ويساهم في تحديد أسعار سعر الصرف والعملات. (عماري و بوناصري، 2016/2015، صفحة 28).

1-مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

يعرف سوق الصرف الأجنبي على أنه يعتبر المكان الذي تجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، وسوق الصرف ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية، إذ أنه ليس محددا بمكان معين يجمع البائع والمشتري، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة الهاتف والتلكس والفاكس داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي(Dealing Rooms) في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية مثل: نيويورك، لندن، طوكيو، فرانكفورت،سنغافورة،هونغ كونغ،سان فرانسيسكو،سيدني، زيوريخ، تورنتو،بروكسل،البحرين،هونغ كونغ ...إلخ, ويعمل كشبكة تتجه على توحيد المجال الاقتصادي الدولي.

وتكون غرف التعامل في البنوك مزودة بأجهزة المعلومات مثل رويتر وتيلرات(Reuter Monitor) وداو جونز... إلخ، والتي تعرض على شاشاتها التغيرات الفورية التي تطرأ على أسعار العملات المختلفة وأسعار الفائدة على الودائع بالعملات الحرة لآجال مختلفة على مدى 24 ساعة. (بوطالب و محسن، 2017، صفحة 25)

2-أنواع سوق الصرف الأجنبي:

يوجد نوعان من أسواق الصرف الأجنبي هما السوق الآني والسوق الآجل:

1-سوق الصرف الآنيMarket Exchange Spote :

إن العملية التي تتم طبقا للسعر الآنيRate pote تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة، و تعد العمليات الآنية هي الأكثر أهمية في سوق الصرف و تستحوذ على الاهتمام الأكبر، لأن تحركات مستمرة فضلا عن أهميتها الكبيرة في إجمالي التعاملات و عادة ما يتم التسليم و التسلم Sttlementللعملات المباعة خلال يومي عمل Days Business Twoعدا يوم التعاقد على العملية Deal The وهناك أسواق يمكن التعامل فيها على أساس التسليم في اليوم التالي و هناك حالات يتم فيها التسليم في نفس اليوم. Cash or day Same و أسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية Rates Baseالتي تحسب على أساسها أسعار المعاملات الآجلة و إن كان هناك تأثير متبادل بين الأسعار في السوقين الآتية و الآجل و تستخدم سوق الصرف الآني كأساس للتسويات الدولية و كذلك جهاز للائتمان الدول.

2-سوق الصرف الآجلMarket Exchange Forward :

إن السوق الذي يتم فيه بيع و شراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا البيع و الشراء الآجل واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكاد تكو ن نمطية و هي لمدة شهر و شهرين و ثلاثة أشهر و ستة أشهر و سنة و العمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولا و سوقها دائما نشطة و عميقةThinckأما العقود التي تزيد عن ذلك أي لمدة سنة فهي أقل و سوقها خفيفة Thin كما يمكن التعاقد على مدة تزيد عن السنة أيضا أو تقل عنها و لكن ذلك يتطلب تغييرات في الأسعار المعطاة و لكن التنميط السابق يستفاد منه في تسهيل عمليات التعاقد و توحيدها في مختلف الأسواق. لقد

تطورت أسواق الصرف الآجل كثيرا منذ انتشار أسعار الصرف العائمة Exchange Floating في بلدان العالم بسبب تدويل الأسواق المالية وذلك تحوطا من مخاطر الصرف في المعاملات الدولية، وتقلل أسواق الصرف الآجل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية بالمقابلة بين طلب المستوردين وطلب المصدرين على العملات الأجنبية عندسعر صرف معين. (بوطالب و محسن، 2017، صفحة 25).

و تختلف أسعار الصرف الآجل عن أسعار الصرف الآني بسبب العامل الزمني وأسعار الفائدة و التوقع بتغير مؤشرات أخرى، و في ظروف السوق العادية تحدد الأسعار الآجلة لتبادل عملتين (في وقت لاحق) بمقدار الفرق بين أسعار الفائدة السائدة في بلدي هاتين العملتين Differentials Rate Interest و تحدد في السوق يوميا أسعار الصرف الآجل للعملات الرئيسية التي يتم التعاملو تعلن الأسعار تسليم ثلاثة أشهر أو ستة أشهر و هكذا، و قد تكون الأسعار الآجلة المعلنة أعلى أو أقل من الأسعار الآنية السائدة في نفس اليوم فإذا كان أعلى سمي هذا الفر ق علاوة Premium على السعر الحالي و إذا كان أقل سمي الفرق خصما Discountمن السعر الحالي، و تحتسب العلاوة أو الخصم بين السعر الآجل و الآني على وفق المعادلة الآتية:

$$j.vs\ ix) = fn(j/j)divns(\frac{j}{j})$$

-حيث أن:(j.vsiX) : نسبة العلاوة و الخصم.

(j/i) للعملتين الآجل السعر (J/i) .(j/i) FN :للعملتين الفوري السعر (j/i) S :الفترة التي تحتسب لها العلاوة كأن تكون لمدة شهر واحد 12/1، (أو ثلاثة أشهر /3)12 n) وهكذا. (بوطالب و محسن، 2017-2018، صفحة 26).

أن السعر الآجل يتحدد في سوق الصرف، فضلا عما سبق ذكره، بتفاعل الطلب الآجل مع العرض الآجل من العملات الأجنبية واللذين مصدرهما عمليات التغطية والمضاربة والموازنة .إن الصرف الآجل لا يؤدي إلى ربط سعر الصرف المستقبلي بسعر الصرف الحالي إذا كانت الدولتان تمنعان حركات رؤوس الأموال لرقابتيهما، أما إذا كانت إحداهما على الأقل تسمح بحرية حركات رؤوس الأموال فإن سعر الصرف المستقبلي سيرتبط بسعر الصرف الحالي من ناحية وبسعر الفائدة من ناحية أخرى ويمكن أن يعبرعن هذا بالعلاقة الآتية:

RF =Rs (1 +rd/1 + ra)

-إذ RFوRs أسعار الصرف الآجل و العاجل.

- وrdو ra أسعار الفائدة المحلية الأجنبية على التوال. (بوطالب و محسن، 2017، صفحة 27)

المطلب الثاني: خصائص سوق الصرف الأجنبي

خصائص سوق الصرف الأجنبي:

ينفرد سوق الصرف الأجنبي بخواص معينة هي:

-حجم المبادلات الهائل بما يخدم السيولة الدولية والتي قدرت عام 2010 بحوالي 3.98 تريليون دولار في اليوم الواحد.

-أسواق الصرف الأجنبي منتشرة جغرافيا وموزعة عمى مستوى العالم

-علميات الصرف الأسعار الأجنبي مستمرة وعمى مدى 24 ساعة يوميا.

-الانخفاض النسبي لهوامش الربح مقارنة بالتجارات الأخرى.

-كثرة المتغيرات التي تؤثر في أسعار الصرف الأجنبي. (عبدلي و فضل الدين، 2014-2015، صفحة 36)

المطلب الثالث: عمليات أسواق الصرف والأعوان المتدخلون فيها

هناك ثلاث أنواع من العمليات التي يمكن أن تتم في سوق الصرف أينيكون مستوى الخطر لكل واحد منها مختلفا عن الأخرى، فالمتعاملين في هذه السوق يمكنهم إجراء عمليات في السوق العاجلة، وفي السوقين معا، سواء لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم وهي كالآتي:

1-عمليات تتم في سوق الصرف العاجل:

يتحقق التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال العمليات التي يقوم بها المتدخلون وهي:

أ-**المراجحة:** وتعني شراء العملات في الأسواق منخفضة السعر، وإعادة بيعها في الأسواق مرتفعة السعر للحصول على ربح في ظرف دقائق معدودة، ومن ميزاتها أنها لا تحتوي على مخاطر، لأن أسعار(عبدلي و فضل الدين، 2014-2015، الصفحات 38-40) الصرف تكون معلنة ومعروفة من طرف المتعاملين.

ب-عمليات المقاصة:

قليل ما يلجأ المتعاملون إلى التعامل المباشر فيما بينهم، بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم، حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيمابينهم أو مع سماسرة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمدينة حسب العملة التي يريدها المصدر.

2-العمليات التي تتم في سوق الصرف الآجل:

من العمليات التي تتم على مستوى السوق الآجل ما يلي :

أ-التغطية: أسواق الصرف الآجل وسيلةللحماية من الأخطار الكامنة في تقلبات السعر الصرف العاجل، ويمكن إزالة هذه المخاطر عن طريق البيع أو الشراء الآجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة.

ب-المضاربة: يضع المضارب نفسه في مركز مكشوف حيثيهتم فقط بأن يستفيد من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لإحدى العملات على مر الزمن، أي أنه يقبل على الخطر عمد.

ج-**المراجعة في أسعار الفائدة:**

يؤدي اختلاف معدلات الفائدة بين الدول إلى تحويل الأرصدة السائلة من مركز نقدي ذو معدل فائدة منخفض إلى آخر يطبق معدل فائدة مرتفع، ويستدعي ذلك تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية مع القيام بعملية التغطية الآجلة ضد مخاطر الصرف. (عبدلي و فضل الدين، 2014-2015، الصفحات 38-40).

3-العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة والآجلة معا:

ومن أهم هذه العمليات نذكر ما يلي:

–عمليات المبادلة: وهي عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت الدفع المختلفة، أو بمعنى آخر هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن محدد مسبقا.

–الخيارات:

قد عرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين طرفين الطرف الأول"مشتري الخيار" والثاني " بائع الخيار"، حيث يتم بموجب هذا العقد أن يكون للطرف الأول الحق في أن يشتري أو يبيع إذا ما رغب من الطرف الثاني، أصلا أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين حسب الاتفاق مقابل عمولة يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني وينقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين :

خيار الشراء: حيث يمتلك المشتري حق شراء العملة المتفق عليها بالسعر المتفق عليه خلال فترة زمنية محددة بتاريخ استحقاق متفق عليه بالعقد.

خيارالبيع: حيث يمتلك البائع فترة زمنية محددة أو في تاريخ عقد الخيار المتفق عليه.

2–الاعوان المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي:

إن تحويلات العملة تتم عن طريق الحسابات البنكية بشكل واسع وهذا يعني أن البنوك هو متعامل المفروض في سوق الصرف، ويتعامل في إطار سو ق الصرف الأجنبي أطراف عديدة.

1–البنك المركزي:

يعتبر تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف تسيبا من حيث المعاملات التي يقوم بها، إلا أن تأثيرهايعتبر في غايةالأهمية كون أن تدخلها يهدف إلى دعم أو حماية العملة المحلية من خلال مراقبتها للأسعار، والعمل على احترام مجالات تقلبات سعر صرف العملة المحلية في تلبيةحاجيات الدولة من العملاتالصعبة وتنفيذ الأوامر الصادرة عن الإدارة، كالبنوك المركزيةالأجنبية والمنظمات الدولية، ففي الفترة الممتدة بين شهري ماي وجويلية 1979تدخلت البنوك المركزية الرئيسية في سوق الصرف بما يقارب 5مليار دولار، ومنه فإن المتدخلين يتتبعون باهتمام كبير عمل البنوك المركزية قصد معرفة مؤشرات السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي المستقبلية التي يمكنها أن تؤثر على أسعار الصرف. (عبدلي و فضل الدين، 2014–2015، الصفحات 38–40)

2–البنوك التجارية وبنوك الاستثمار:

تعتبر البنوك من أهم المتعاملين في سوق الصرف، فهم يأخذون على عاتقهم عمليات الصرف سواء كانت لحسابهم أو لحساب زبائنهم، ومن أجل تسهيل عملياتهم تستخدم البنوك ودائعها لدى المؤسسات المالية الأجنبية، وهي تعتبر أداة لتبادل العملات.

3–سماسرة الصرف (الوسطاء):

يلعب السماسرة دورا أساسيا في سوق الصرف من دون أن يكونوامجبرين على شراء أو بيع العملات، وعليه فهم يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإ عطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها، فوظيفة السماسرة هي جعل السوق أكثر فاعليةوسيولة في الوقت الذي يكونفيه على اتصال دائم مع العديد من البنوك، وترتفع مكانة السماسرة تبعا لنوعية الوساطة التي يقيمونها مع المؤسسات

المالية الناشطة في سوق الصرف مثل: مكاتب الصرف التي تقوم بعملية الصرف نقدا بين البنوك وزبائنهم. (عبدلي و فضل الدين، 2014-2015، الصفحات 38-40).

4-الزبائن أو العملاء الخاص:

لا يتدخل الزبائن أو العملاء الخواص مباشرة في أسواق الصرف، فهم يشترونويبيعون العملات متوجهون إلى البنوك التي تمارس نشاطا في سوق الصرف أو سماسرة السوق.

ويمكن تقسيمهم كالآتي:

-المؤسسات الصناعية والتجارية التي تسمى غالبا بالشركات غير المالية.

-المؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في أسواق الصرف.

-المستثمرون الدوليون.

-ويقوم العملاء الخواص بالتدخل في الصرف لسد حاجات المتعاملين في العملياتالتجارية (الصادرات والواردات) وكذلك العمليات المالية الدولية (إقراض أو اقتراض العملات الأجنبية).

-المؤسسات المالية الغير المصرفية:

أصبحت المؤسسات المالية الغير المصرفية أهم المتعاملين في أسواق الصرف، والتي تشمل في الفروع المالية للمجموعات الصناعية والمؤسسات الاستثمارية كصناديق التقاعد وشركات التأمين، أما بالنسبة لتدخلاتهم فهي لا تقتصر فقط على حيازة العملات أو التغطية من مخاطر الصرف، بل تتعدى أيضا للمضاربة على العملات. (عبدلي و فضل الدين، 2014-2015، الصفحات 38-41).

المبحث الثالث: شروط تخفيض قيمة العملة والاثار المترتبة عنه:

إن توازن ميزان المدفوعات نادرا ما نجده في المحيط الدولي، في حين تعاني جلّ الدول من اختلال خارجي، سواء كان فائضا أو عجزا، وبعد فشل أساليب المعالجة الأولية، لم يبق أمام هذه الدول سوى تغيير سعر الصرف عملتها الوطنية مقارنة بعملات أخرى، فيعطي للسلطات النقدية سياسة التخفيض للقيمة الخارجية للعملة الوطنية كعلاج للاختلال، ورفع هذه القيمة كعلاج للفائض الخارجي، وسوف نتعرض للآلية التي يؤدي من خلالها تغير سعر الصرف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك في الحالات الأكثر شيوعا وهو التخفيض (لأنمعظم الدول تعاني عجزا خارجيا).

وبتحليل العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الخارجية والداخلية، وفعالية هذه السياسة في ظل وجود أو عدم وجود الشروط اللازمة لنجاحها.

المطلب الأول: مفهوم تخفيض وانخفاض قيمة العملة

على اعتبار أن سعر الصرف هو يمثل ما تساويه الوحدة من العملة الأجنبية من وحدات من هو تغيير التعادل القانوني للعملة بالنسبة لعملة أو لعملات العملة الوطنية، فإنمفهوم التخفيض أجنبية بزيادة ما تساويه الوحدة الأجنبية من الوحدات من العملة الوطنية، وقدكان في ظل القاعدة الذهبية التخفيض، يعني إنقاص المحتوى الذهبي لوحدة النقد الوطني، إن تطبيق هذه السياسة لا

يكون ممكنا إلا إذا تميز سعرعملتها بتدخل السلطات النقدية في تحديده كسعر الصرف الثابت أو القابل للتعديل وغيرها من الترتيبات. وبالتالي، لا تقوم الدولة المعومة لسعر صرفها بالتخفيض.

يتم التخفيض بقرار من السلطات النقدية بهدف التغلب على مشاكلها، وأهمها الاختلالات خاصة الدائمة في موازين مدفوعاتها من خلال انعكاس آثار تغيير سعر الصرف على عناصر المعاملات الخارجية للدولة، ودعم موقفها في الأسواق العالمية. وتلجأ الدولة إلى هذه السياسة من أجل إعادة التوازن أو حتى التقليل من عجز حسابها الجاري بتشجيع الصادرات وتقليص الواردات من السلع والخدمات، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، أي تحقيق توازن خارجي لها بدون اتباع سياسة انكماشية في الداخل بتخفيض مستوى الدخل الحقيقي أو المستوى العام للأسعار(لعروق، 2005/2004، صفحة 108).

الشكل (1–2) : مفهوم تخفيض و انخفاض قيمة العملة.

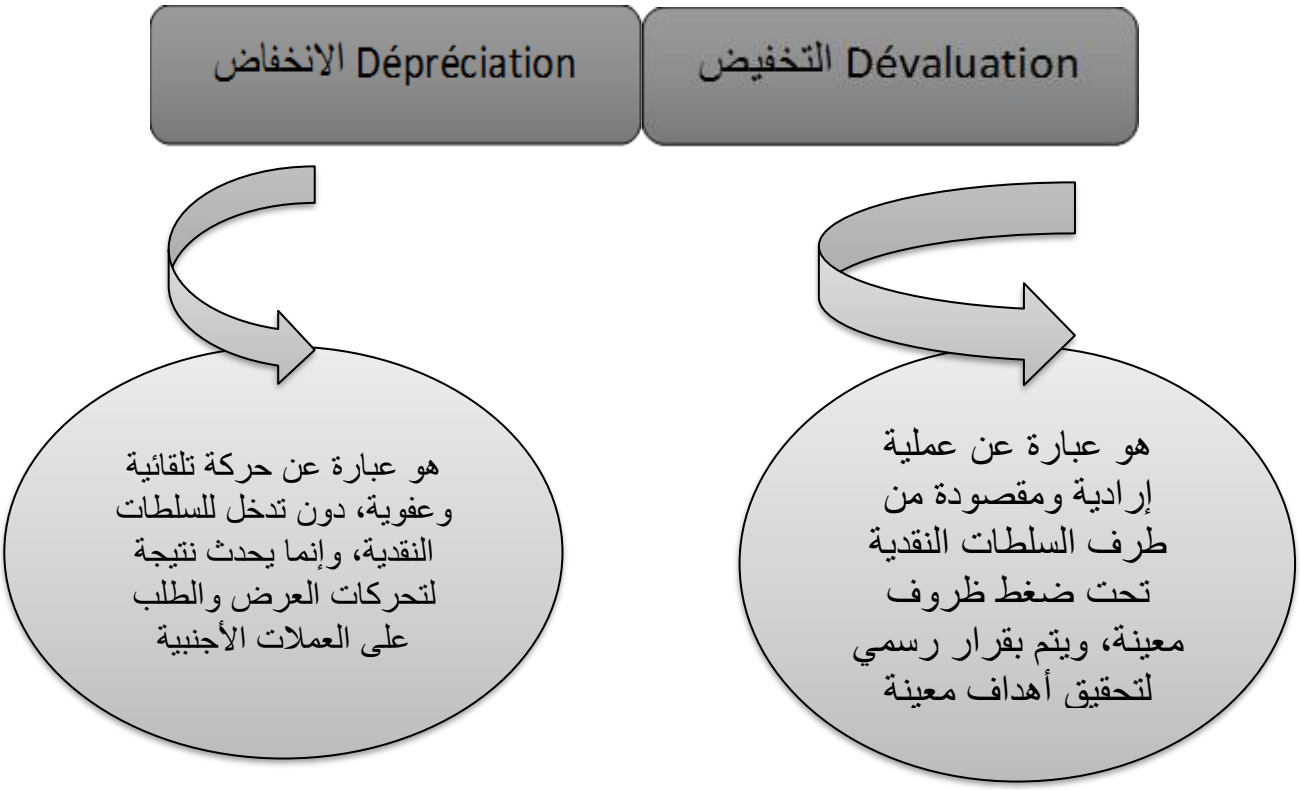

مخطط: اعداد الطالبين ص108باستخدام معطيات الباحثة (حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص: بنوك وتأمينات،2005/2004، ص 108).

المطلب الثاني: شروط فعالية تخفيض قيمة العملة

عملية التخفيض في قيمة العملة قد لا تفلح دائما فهناك عوامل وشروط يجب أخذها بعين الاعتبار سواء المتعلقة بالبلد الذي قام بالتخفيض أو بظروف الدول المتعاملة معها.

1-شروط فاعلية التخفيض بالنسبة للصادرات:

تعتبر الحجة الأولى للتخفيض الزيادة في حجم وقيمة الصادرات نتيجة زيادة الطلب الأجنبي عليها وهذا يتطلب.

-مدى مرونة العرض والطلب للصادرات:

إذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بالتخفيض مرنا وكان المعروض من منتجاتها المعدة للتصدير مرنا كذلك فإن التخفيض سيؤدي إلىزيادة الصادرات، ولكن هذا غير حتمي لأنه قد تتحكم فيه بعض العوامل نذكر منها:

-جود موارد عاطلة:

فالهدف من التخفيض ليس تخفيض الأسعار، وإنما دعم عجلة الإنتاج نحو النمو، أي القدرة على تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات الإنتاج المحلي إلى القطاع التصديرية بدون تكاليف قد تؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وإحداث أثر تضخمي.

-طبيعة السلعة المصدرة:

- مثل السلع الزراعية فمرونة عرضها ضعيفة جدا، ألنها ال تلبي الطلب الزائد عليها، ويرجع هذا لطول المدة وعوامل الإنتاج الأخرى غير المرنة.

-مدى اعتماد السلع المصدرة على منتجات أو سلع وسطية مستوردة، ألنه كلما كانت نسبة السلع الوسطية الداخلة في الإنتاج التصديرية، كلما أدى ذلك لزيادة التكاليف، وارتفاع معاكس أسعار الصادرات، فتكون النتيجة نقص في حصيلة الصادرات بدلا من ارتفاعها.

-تمتع الأسعار المحلية لسلع التصدير بالاستقرار:

-فاستقرار الأسعار يؤدي إلى المحافظة على الميزة التنافسية الناتجة عن التخفيض فالمستورد الأجنبي في الحقيقة لا يستفيد من الفارق في التخفيض لأنه هذا الأخير الفارق أو العلاوة، يلغيه الارتفاع في الأسعار المحلية.

-هذا الارتفاع يؤدي إلى تقارب الأسعار بين السلع المحلية والسلع المستوردة بشكل ال يسمح بانخفاض حجم الواردات.

-وعليه، يجب ألا ترتفع الأسعار في البلد المخفض، ويجب في المقابل ألا تنخفض الأسعار في البلدان لازلت الآثار الإيجابية لعملية التخفيض، لكن هذا الشرط خاضع لمجموعة من العوامل نجملها الخارجية. (أحمد بودودة، 2014/2013، صفحة 60).

-ثبات معدل نمو السكان:

فزيادة عدد السكان يزيد من الطلب على إنتاج السلع المحلية، وبالإضافة إلى الطلب الخارجي على السلع المحلية، فيصبح الطلب الداخلي والطلب الخارجي في تنافس، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي تلاشى أثر.

-عدم محدودية موارد الإنتاج وصعوبة الوصول إليها يؤدي إلى جمود الجهاز الإنتاجي وارتفاع أسعار السلع المنتجة.

-عدم تطبيق التمويل التضخمي والذي يؤدي كذلك إلى ارتفاع الأسعار.

-ثبات أسعار الواردات من السلع الوسطية والاستثمارية المستعملة في الإنتاج نتيجة لقلة الموارد المحلية للإنتاج تضطر الدول للاستعانة بسلع وسيطية كانت أو استثمارية التي ارتفعت أسعارها.

-نتيجة التخفيض، وترتفع تكلفة إنتاج السلع المحلية وكذا الأسعار الداخلية بما فيها أسعار السلع التصديرية.

-ثبات أسعار الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة، وزيادة طلب العاملين لرفع أجورهم خاصة مع وجود النقابات العمالية، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وبالنتيجة ارتفاع الأسعار الداخلية.

-توقعات حول أسعار الصرف:

إذا توقع الأفراد تخفيضا للعملة الوطنية، يسارعون إلى زيادة الطلب على السلع المحلية فيرتفع المستوى العام للأسعار. (أحمد بودودة، 2014/2013، صفحة 61)

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة الى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية،يتم تحديد سعر الصرف كأي سلعة وفقا لقوى السوق العرض والطلب في سوق الصرف بدالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته.

الفصل الثاني

ماهية التجارة الخارجية وتأثيرات أسعار الصرف

تمهيد:

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت الى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات التامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم ازدادت أهمية التجارة الخارجية نظرا لتوفر فوائض في الدول ونقص في الدول أخرى، وتقوم التجارة الخارجية بمهمة تبادل الفائض بالحاجيات المطلوبة، ويكمن السبب الرئيسي في قيامها خاصة في اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع والخدمات المختلفة من دولة لأخرى، لذلك تبقى موضوعية الدراسات والأبحاث مستمرة ومتواصلة لترقية وتطوير هذا القطاع خاصة بالبنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المستمرة بهدف تحسينه وإيجاد طرق وأساليب مساعدة للتقليل من المخاطر التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين الدوليين أثناء قيامهم بعمليات التصدير والاستيراد، لهذا تعمل الدول على تطوير وسائل تمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق خلق مؤسسات مصرفية للتنظيم المحكم لها.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تقوم التجارة الخارجية في للاقتصاد القومي بدور مهم للنشاطات وتوفيرها احتياجات البلاد من سلع والخدمات غير متوفرة عن طريق الاستيراد كما تقوم بتصريف فائض الانتاج المحلي عن طريق التصدير لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا انها ساعدت الكثير من الدول على النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية وذلك بناء على الهدف من دراستها فقد عرفت تاريخيا بأنها علم صور العالقة بين الصادرات والواردات أي أنه اقتصر توضيح العلاقات التاريخية المتمثلةبتبادل الصادرات والواردات.

هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأخرى.(شاعة، 2005-2006، صفحة 07)

-المفهوم العام للتجارة الخارجية:

هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثالث المتمثلة فيانتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة.

-التجارة الخارجية هي وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر إحدى الدول الفائض من منتجاتها إلى دول أخرى تحتاج بالفعل إلى هذه الصادرات والواردات حيث يوجد ما يسمى بصافي الصادرات وفائض الميزان التجاري وذلك حينما تزداد الصادرات عن الواردات كما يوجد أيضا بما يسمى بصافي الاستيراد أو العجز في ميزان التجاري وذلك حينما تصبح الواردات أكبر من الصادرات.

-التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية، هو أن: "التجارة الخارجية تمثل أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة"

ويعتبر هذا التعريف المحدد الاستقلالية التجارة الخارجية كأحد فروع علم الاقتصاد، كذلك يبين تأثير التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد من خلال دراسة فروعه المختلفة، ودراسة تأثيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ونستنتج من خلال هذه التعاريف أن التجارة الخارجية التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من المعاملات الصعبة، بما ان عمليتي الاستيراد و التصدير تتمان خارج الحدود الوطنية و بعملات مختلفة عن طريق الرفع من حجم الصادرات، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة ، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة و زيادة الدخل الوطني، وذلك ينعكس بصورة مباشرة و ايجابية على المستوى المعيشي أو القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن العملية استيراد منتجات أو الخدمات معينة يكلف إنتاجها محليا مبالغ كبيرة جدا يسمح إذن باقتصاد 3هذه التكاليف و الحصول عليها بتكلفة اقل. (طيفور و بسدات، 2018/2017، صفحة 07).

المطلب الثاني: أساليب السياسية للتجارة الخارجية

ان نشاط التجارة الخارجية تتعرض في كل مرحلة لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة، التي تعتمد على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية تسمى السياسة التجارية، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه السياسة التجارية هو تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق العمالة الكاملة، وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك تستخدم الدول لتطبيق سياساتها في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص في ميدان التجارة الدولية عددا من الوسائل يمكن تصنيفها كالتالي:

-الوسائل السعرية :

يمكن التميز في شأن هذه الوسائل والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية و الإعانات و الإغراق و تخفيض سعر الصرف.

-الرسوم الجمركية:

لا شك أن الرسوم أو التعريفة الجمركية أقدم الوسائل التي استعملتها الدولة في الرقابة على التجارة الخارجية، والمراد بالتعريفة الجمركية هو جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع في عبورها لحدود أراضيها.

-الإعانات (إعانات التصدير):

الغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

-الإغراق:

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتميز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بالسلعة نفسها.(طيفور و بسدات، 2018/2017، صفحة 08).

-تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في بنية الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف يترتب عليه تخفيض الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.(موسليم، 2017/2016، صفحة 95).

-الوسائل الكمية:

-من أهم الوسائل المستخدمة في هذا نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

-نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد، ونادرا على التصدير، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها، أو تصديرها.

-تراخيص الاستيراد:

قد تخضع الدولة لاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح لتاجر باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية، وقد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها، فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص المسلمة للتجار، وقد يستعمل أيضا لحماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ويكون ذلك برفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

-الوسائل التنظيمية:

يمكن التميز في شأن هذه الوسائل والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، بين المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقات الدفع، التكتلات الاقتصادية، إجراءات الحماية الإدارية.

-المعاهدات والاتفاقات التجارية:

المعاهدة التجارية هي عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دولة أو دول أخرى (عن طريق وزارات الخارجية عادة) يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري.

-اتفاقات الدفع:

ينتشر أساليب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل إلى عملات أجنبية ، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان ، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقا له فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه. (موسليم، 2017/2016، صفحة 96).

-التكتلات الاقتصادية:

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال يمكن التميز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

-منطقة التجارة الحرة :

وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء.

-الاتحاد الجمركي:

ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

-الحماية الإدارية:

وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، وسيلة قد تكون أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة..

-تخطيط التجارة الخارجية: يعتبر تخطيط التجارة الخارجية موضوعا متعدد الجوانب

ففي الاقتصاد المخطط يكون التخطيط شاملا، حيث تعكس خطة التنمية الشاملة الترابط العضوي للقطاعات المختلفة للاقتصاد القومي يبرز دور قطاع التجارة الخارجية وتتحدد السياسة التجارية التي يجب إتباعها لزيادة الرفاهية الاقتصادية. (موسليم، 2017/2016، صفحة 96).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية كما أن هذه الأخيرة تلعب دور المؤثر على الاقتصاد ولهذا يجب أن نقوم بمعرفة كيف تؤثر وتتأثر التجارة الخارجية.

-مستوى التنمية الاقتصادية:

حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.(قطاف، 2014/2013، صفحة 13).

-أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى

وهناك عوامل أخرى هي:

إن التأثيرات التجارية التي تربط بين مختلف الدول تجد تفسيرها في عدد من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها

-سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:

تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد. وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

–حجم الدولة: حيث يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

–العامل السياسي: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.(بنزاوي و كحالي، 2019/2018، صفحة 11).

–تغير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

–التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارةالدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.

–الشركات المتعددة الجنسيات: نتاج لقوى احتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية مسيطرات على العديد من الكار تلات الدولية وأسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاسات الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى مظاهر الجنوح الاحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة.

–انتقال الأيدي العاملة:

تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى وهو الذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة واختلافدرجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

– **تفاوت مستوى المعيشة والحضارة:** مثال هجرة الفالحين من أجل تحقيق أموال في درجة التقدم الاقتصادي، ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة .(بنزاوي و كحالي، 2019/2018، صفحة 11).

المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

ان ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني داخلي أو خارجي، ومن هنا نطرح الإشكال الاتي: ماهو مفهوم ميزان المدفوعات؟

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

وللاجابة على هذا السؤال نتطرق إلى تعريف ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات منها:

نستنتج أن ميزان المدفوعات يعرف بأنه عبارة عن سجل منظم مختصر لجميع العمليات التجارية الدولية التي تتم بين دولة ما وبين دول العالم الخارجي وتسجل هذه العمليات في السجل المذكور في الجانب الدائن أو في الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات، فكل العمليات التي تتطلب من المقيمين في دولة سداد مبالغ للمقيمين في دولة أخرى إنما تعتبر عمليات مدينة وتسجل في الجانب المدين من السجل أو الميزان المذكور، بينما تسجل العمليات التي تتطلب من المقيمين في دولة أخرى سداد مبالغ للمقيمين

في الدولة المذكورة في الجانب الدائن وتعتبر العمليات التي من النوع الأول مدفوعات أو واردات بينما تعتبر العمليات التي من النوع الثاني إيرادات أو صادرات، فميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن سجل شامل لجميع العمليات.

وكذليك نجد أن أخرى سداد مبالغ للمقيمين في الدولة المذكورة في الجانب الدائن وتعتبر العمليات التي من النوع الأول مدفوعات أو واردات بينما تعتبر العمليات التي من النوع الثاني إيرادات أو صادرات، فميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن سجل شامل لجميع العمليات الدائنة والمدينة التي تتم بين هذه الدولة وبين باقيدول العالم وذلك خلال فترة معينة من الزمن وعادة ما تكون سنة.

-"هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولةوالمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية وهي في العادة سنة كاملة"ومن خلال هذا التعريف أن سجل المحاسبي يوضح المبادلات التي تحدث بين المواطنين المنظقة ومواطنين دولة الأجنبية.

نستنج من خلال هذه التعاريف أن ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترةمعينة عادة سنة واحدة. (عماري و بوناصري، 2016/2015، الصفحات 3-4).

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

1-**الحساب الجاري:** وينقسم الى قسمين:

-الميزان التجاري: وتسجل فيه عمليات التجارة المنظورة، اي الصادرات والاستيرادات من السلع.

-ميزان التجارة غير المنظورة: اي الصادرات والاستيرادات من الخدمات.

2-**التحويلات أحادية الجانب:**

وهذا يمثل الجزء الثاني من حسابات ميزان المدفوعات، ويقصد بها التحويلات التي تقام من طرف واحد ولا يترتب على قيامها التزام مقابل. مثل قيام دولة (مقيمين في دولة) بتقديم معونات و/او منح معونات و/او منح و/او مكافآت و/او هدايا الى دولة اخرى الى (غير مقيمين).

والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الاخرى في الميزان انها تتم من طرف واحد وليس طرفين هي:

-فعملية التصدير مثلا تمثل صفقة ثنائية، لأن تصدير السلع يترتب عليه القيام بالدفع المقابل.

-اما التحويلات احادية الجانب فلايترتب على الطرف الثاني فيها اي التزام مقابل، ومن امثلتها تحويلات العاملين.

ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان من حيث الدائنية والمديونية الى القاعدة نفسها، اي ان عملية تؤدي الى حصول البلد على ايرادات (نقد أجنبي) تسجل في الجانب الدائن. عملية تؤدي الى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين، وآما هو موضح في تكملة بناء هيكل الميزان. (عماري و بوناصري، 2016/2015، الصفحات 3-4).

3-**حساب رأس المال:**

ويسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية الوافدة الى البلد والخارجة منه، ويقسم الى قسمين:

-حساب رأس المال طويل الأجل: الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول امدها آثر من سنة، اي تستحق السداد بعد سنة فأآثر وهذه تشمل:

-القروض طويلة الاجل: (تستحق السداد بعد آثر من سنة، خمس سنوات، عشر سنوات ...الخ) واقساط سدادها، سواء تلك الممنوحة الى الاجانب او الممنوحة من الاجانب، وهذه تكون عادة اما من مصادر حكومية او خاصة او مؤسسات دولية. وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الاجانب (غير المقيمين) الى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، آما تسجل قيمة سداد اقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد الى الخارج في الجانب الدائن آذلك، اما القروض طويلة الاجل التي يمنحها البلد الى الاجانب فتسجل في الجانب المدين، آذلك تسجل في هذا الجانب اقساط الدين الاجنبي الذي يقوم البلد بسداده الى الأجانب.

-الاستثمار المباشر: وهو الاستثمار الذي يتولى اصحابه ادارته مباشرة، وقد يحققون ارباحاً او خسائر جراء نشاطهم الاستثماري خارج بلادهم، وتسجل اقيام الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها غير المقيمين او الحكومات او الشرآات الاجنبية في البلد في الجانب الدائن من حساب رأس المال، وبعكسه تسجل الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو البلد او شرآاته او حكوماته في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال.

-والقاعدة في هذا ان تدفق القروض والاستثمارات الى البلد تعني تدفق وحدة العملات الاجنبية اليه، لذلك فأنها تسجل في الجانب الدائن مع انها من الناحية الفعلية تزيد من مديونيته تجاه العالم، آذلك فأن القروض الوطنية المتدفقة الى الخارج تسجل في الجانب المدين باعتبارها خروجا للنقد الاجنبي، مع انها تقلل مديونيته تجاه العالم. (عرفان، 2002، صفحة 115).

- رأس المال قصير الأجل: اما المعاملات الرسمية قصيرة الأجل فتشمل حرآات الودائع الجارية بين البنوك، وصفقات بيع وشراء الاسهم والسندات التي تستحق السداد بفترة اقل من سنة واحدة بين المقيمين وغير المقيمين، وهذه الحسابات عادة تتحرك لأغراض تسوية المعاملات الاخرى في الميزان، وخاصة معاملات الحساب الجاري ومعاملات حساب رأس المال طويل الأجل، والتحويلات أحادية الجانب.

صافي الاحتياطيات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الاجنبي والاصول السائلة: يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) والتحويلات احادية الجانب والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال). فعندما يكون الجانب المدين في هذه آبر من الجانب الدائن فأن هذا يعني ان هناك عجزاً في ميزان المدفوعات، والعكس يصح في حالة الفائض. (عرفان، 2002، صفحة 115).

وهنا يأتي دور هذا الحساب (الاحتياطيات الرسمية) وحساب حرآة رأس المال قصير الاجل لتسوية هذا العجز او الفائض، حيث تنعكس فيهما صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة لغرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجز او الفائض، وبعد اجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازناً من الناحية الحسابية، اما التوازن الحقيقي فهذا يتحقق في ظروف خاصة سنتحدث عنها حين معالجة طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من اربعة اقسام رئيسية هي :

الشكل (2-1) : عناصر ميزان المدفوعات.

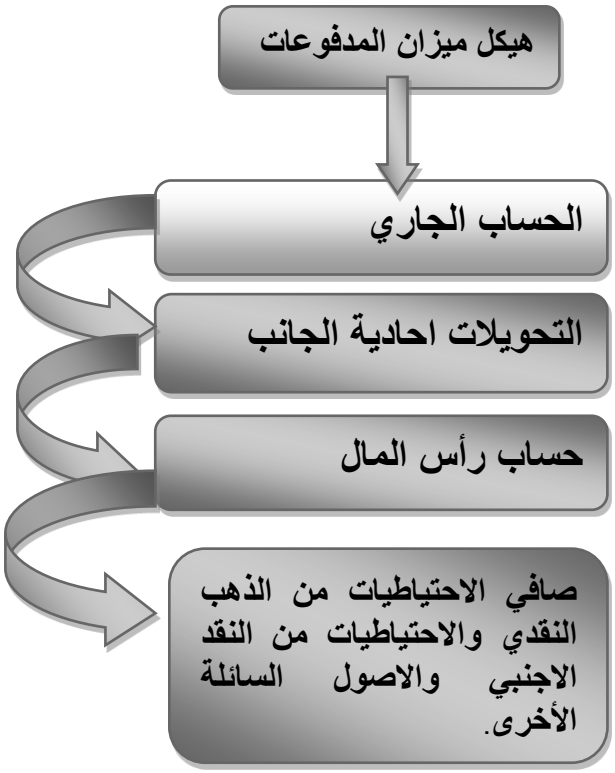

إعداد طالبين: باستخدام معطيات سابقة(عيدي عبد النبي، صفحة 5)(**وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المرآزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، د/س، ص 5.**)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأهميته.

1-العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

ان العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات تتمثل في:

1-التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

2-معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

3-اختلاف في أسعار الفائدة:

يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن

المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ومنه ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

4-سعر الصرف:

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية للمقيمين. (قطاف، 2014/2013، صفحة 27)

2-أهمية ميزان مدفوعات:

-قد يسأل البعض عن أهمية ميزان المدفوعات وهل له فائدة من خلال تدوين المعاملات الخارجية؟

يعتبر ميزان المدفوعاتمن أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان محاسبي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية عادة سنة وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في:

-يعتبر أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

- متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

- تحليل التغيرات الكمية للصادرات والواردات وتغيرات كل أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد انطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات المعروفة.

-يفيد ميزان الدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية الى سنة مالية اخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على اسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض.

- يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة او الشاشة التي تعكس او التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد لبلد ما وهذا المار يبد في غاية الاهمية بصفة خاصة بالنسبة للمستثمرين الجانب الذين يرغبون في الاستثمار في هذا البلد فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثال على مناخ الاستثمار وما إذا كان مشجعا ام طاردا.

-يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية والاجنبية من السلع المختلفة، فاذا لوحظ مثال من خلال بيانات الميزان ان واردات العراق من سلعة ما في توسع مستمر فيمكن دراسة وبحث كيفية انتاجها في الداخل سواء باستثمارات وطنية او اجنبية أي تتم عملية اعادة ترتيب البيت من الداخل بناء على بيانات وتطور مؤشرات هذا الميزان. (قطاف، 2014/2013، صفحة 28).

المطلب الرابع: هيكل الميزان التجاري وإختلالاته

الفرع الأول: ماهية الميزان التجاري

الميزان التجاري هو جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ماتكون ثلاثة أشهر.

وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات والواردات لأي بلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (x) – إجمالي واردات البلد(m).(فليح، 2001، ص 234).

الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى:

01–**الميزان التجاري السلعي**: يطلق عليه ميزان أو حساب التجارة المنظورة الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (التدفقات السلعية)، التي تتم بين مقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالإنتاج والدخل خلال هده الفترة.

02–**الميزان التجاري الخدمي** : هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة و المستوردة ويطلق عليه أيضا المعاملات غير المنظورة وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية معينة، إن الميزان التجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي إلى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي فتخفيض القيمة الخارجية للعملة على المدى القصير يؤدي إلى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي إما في الاجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات.

الفرع الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري

هناك أسباب عديدة لحدوث الاختلال في الميزان التجاري، يمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية.

أ– الأسباب اقتصادية

التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من القيمة الحقيقية، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح.

أسباب الهيكلية: وترتبط هذه الاسباب بالأبعاد الهيكلية للاقتصاد الوطني، خصوصا هيكل التجارة الخارجية، سواء الصادرات أو الواردات، إضافة إلى ما تتمتع به الدول من قدرات إنتاجية وبأساليب قيمة متقدمة، وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادرتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها في التصدير على سلعة أو سلعتين فقط، والتي عادة ما تتأثر تلك الصادرات بالعديد من العوامل الخارجية مثل أذواق ورغبات المستهلكين.

أسباب الدورية : وتشتمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية تربط الدولة ومن بينها نذكر:

1–الأزمات الاقتصادية المتكررة: وهي تلك الأزمات التي تمس الدولة الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتؤثر على حركة الصادرات والواردات وذلك لكون أسواق الدول النامية أسواق مهمة لتفريغ منتجاتها.

2–تغيرات أذواق المستهلكين محليا و خارجيا: وهذا من شأنه التأثير على السلع والمنتجات وظروف العرض والطلب، مما يؤدي إلى تأثيره على مستوى التجارة الخارجية في حالة عدم الدراية التامة في السوق بأذواق المستهلكين. (عفيف ، 1993، صفحة 273)

ب–الأسباب الغير اقتصادية:

وهي أسباب خارجة عن المجال الاقتصاد وتتمثل في :

عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية وما قد ينتج عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات والتصحر والجفاف أو نفاذ الثروات الطبيعية مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في عمليات التصدير و الاستيراد خاصة في تصدير السلع الغذائية والزراعية و زيادة وارداتها من السلع الضرورية. (لعروق، 2005، ص49).

التقدم التكنولوجي : التقدم التكنولوجي وما يرافقه من اختراعات علمية واكتشافات تكنولوجية، حيث أن الاختراعات و التكنولوجيا المتقدمة متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج والتالي انخفاض الاسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة كما أن التقدم التكنولوجي يعني استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة ن الدول النامية وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية.

الأحوال السياسة الداخلية : فكلما كان البلد غير مستقر سياسيا كلما أدت هذه الوضعية إلى انخفاض معدل رؤوس الاموال الموجودة فيه، وكذلك نقص عوائد السياحة وزيادة الواردات من المواد الأولية و الأسلحة. (عوض الله، 1998، صفحة 102)

الفرع الرابع : معالجة الميزان التجاري عن طريق سعر الصرف

هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، ويتطلب تطبيقها شرطان: اتخاذ سعر صرف حر، عدم تقيده من قبل السلطات النقدية ، ففي حالة العجز في الميزان يكون القطر بحاجة إلى عملات أجنبية وبهذا تقوم بعرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، فزيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في هذه الأسواق، وبهذا سوف يزداد الطلب على منتجات القطر، وتزداد صادراتها مع انخفاض ايراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وفي حالة الفائض يحدث العكس. (رائد و عبد الله، 2013، صفحة 60)

المبحث الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية و الميزان التجاري

يعد سعر الصرف وسياساته من بين أساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث تعتبرالاسعار الصرف العامل الاساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول،ونتيجة للتطورات االقتصادية والتوجهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت الى المرونة المطلقة لمواجهة مختلف التطورات.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية

–إن زيادة تقلبات أسعار الصرف تؤدي الى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين ، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة ، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية ، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي ، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الانتاج ، اذا أن الدول التي تتمتع بهيكل انتاج وتجارة منوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف ، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج وحجم تجارة أقل ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف ألجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين الصادرات والواردات.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات.

– يساهم تقلب سعر الصرف في احداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة لألسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي الى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة

العملة الوطنية بالنسبة للعمالت الاجنبية أو رفعها .ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية تنخفض أسعار السلع المحلية في الخارج نتيجة لزيادة المعروض النقدي في الداخل (تخفيض الطلب على العملة و صادرات الدولة) و زيادة حجم الواردات من الخارج فيؤدي ذلك الى ارتفاع حجم الصادرات ، و يحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية وهذا يوضح العلاقة العكسية بين سعر الصرف و الصادرات.

تعتبر صادرات المحروقات الملجأ الوحيد للحصول على النقد أجنبي، والمصادر أخرى تبقى تبقى مساهمتها هامشية، والاستخلاص أثر سعر الصرف. (مخيش، 2019/2018، صفحة 37).

المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها ، حيث يؤثر سعر الصرف على الواردات في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي ذلك الى ارتفاع الصادرات و انخفاض حجم الواردات و يرجع ذلك الى انخفاض اسعار السلع المحلية و زيادة المعروض النقدي و انخفاض الطلب على السلع الأجنبية ،اما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة الصادرات و ارتفاع الطلب على السلع المحلية ينخفض المعروض النقدي في الداخل نتيجة لزيادة الطلب على السلع المحلية و ترتفع الأسعار المحلية مما يؤدي ذلك الى زيادة حجم الواردات و هذا يوضح العلاقة الطردية بين سعر الصرف و الواردات. (مخيش، 2019/2018، صفحة 37).

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج مما سبق ان للتجارة الخارجية أهمية كبيرة لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة اقل نسبيا من إنتاجها محليا،ولذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، حيث أن الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية في عملية التحليل الاقتصادي للبلدان ، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن العوامل الإيجابية في الاقتصاد ، أما العجز يعبر عن الضعف ، و يعتبر الميزان التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق الرفاهية و الكفاءة الاقتصادية .

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات

تمهيد:

عرف سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، متأثرا بعدة عوامل من بينها الإفراط الغير مدروس للإستيراد ، حيث عرف سعر صرف الدينار انخفاضا متواصلا منذ 1990 ، مما قد يؤثر على رصيد الميزان التجاري ، و بالتالي الصادرات و الواردات ، و سنحاول من خلال هذا الفصل إظهار العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري.

المبحث الأول : تطور نظام الصرف فترة (1994-2020)

شهدت قيمة الدينار الجزائري منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر, وقد عرف الدينار خطوات تدريجية في انتقاله من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم .

المطلب الأول :مرحلة نظام التعويم المدار (1994-2020)

منذ سنة 1995 تم تبني ترتيبات التعويم المدار للدينار الجزائري ، و عليه فقد كانت هذه المحطة مفصلية للتحول الفعلي للدينار و تحديد سعر صرف وفق قوانين العرض و الطلب. (بطاهر، 2004، صفحة 188)

الفرع الأول : فترة جلسات التثبيت (1994-1995)

تضم هذه الجلسات ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف البنك المركزي, وكانت تقام أسبوعيا ثم أصبحت تقام بشكل يومي وفيها يتحدد سعر صرف الدينار بالنسبة للعملات الأخرى بناءا على العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة

حيث يقوم البنك المركزي عند افتتاح كل جلسة بالإعلان عن سعر صرف سقفي (يساوي في العادة سعر الإقفال للجلسة السابقة) والمبالغ المعروضة من طرف البنوك تتحدد وفق الأهداف المرتبطة بسعر الصرف، و يتم تعديل سعر الصرف بصورة تدريجية عن طريق التقاء عرض العملات الأجنبية من طرف البنوك التجارية، و يسري هذا السعر التوازي على جميع المعاملات اليومية. (لطرش ، 2010، صفحة 258)

الفرع الثاني: فترة تبني سوق الصرف مابين البنوك (1995-2020)

من أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انتفاعا، وعلى اثر ذلك ألغي نظام جلسات تحديد سعر الصرف الأجنبي في بنك الجزائر وهو ما ترتب عنه إنشاء سوق بينية للنقد الأجنبي في نهاية سنة 1995 , وهي سوق يتدخل فيها يوميا جميع المتعاملين من بنوك و مؤسسات مالية مختلفة بغرض تبادل العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى الدينار بشكل آلي وتبعا لظروف العرض و الطلب. (بطاهر، 2004، صفحة 188)

الجدول (3-1) :تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (1995-2020)

السنة	سعر الصرف	نسبة التدهور أو التحسن	السنة	سعر الصرف	نسبة التدهور أو التحسن
1995	47.662	////	2008	64.582	0.0006
1996	54.748	0.001	2009	72.674	0.001
1997	57.707	0.05	2010	74.385	0.35
1998	58.739	0.001	2011	72.937	-0.0001

1999	66.573	0.001	2012	77.535	0.0006
2000	75.259	0.001	2013	79.368	0.0002
2001	77.215	0.002	2014	80.579	0.0001
2002	79.681	0.003	2015	100.69	0.002
2003	77.394	-0.0009	2016	110.96	0.0001
2004	72.060	-0.0006	2017	114.99	0.001
2005	73.276	0.26	2018	116.610	0.0005
2006	72.646	0.008	2019	119.360	0.0002
2007	69.292	-0.0005	2020	132.1319	0.0009

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات النشرات الثلاثية السنوية لبنك الجزائر (2000-2020)

من خلال الجدول نلاحظ تدهور في قيمة الدينار الجزائري، إذ سجلت سنة 1996 (54.748 دينار/دولار)

بنسبة تدهور 0.001 مقابل (47.662 دينار /دولار) ليستمر في الانخفاض إلى أن يسجل أول تحسن له خلال سنة 2003 بنسبة تحسن بلغت 0.0009 ، و يسجل للمرة الثانية تحسن خلال السنوات 2008,2007,2006 بنسب تحسن على التوالي : 0.08-0.06-0.0006، ثم يعود مرة ثانية للانخفاض يسجل أدنى قيمة لسعر الصرف سنة 2020 بقيمة (132.1319 دينار/دولار) بنسبة تدهور 0.0009 .

المبحث الثاني :تطور الصادرات و الواردات الجزائرية (2010-2020)

من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل تطور الصادرات و الواردات الجزائرية، أي تقديم مختلف التطورات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري، إضافة إلى التركيبة السلعية و التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال فترة (2010-2020).

المطلب الأول :الصادرات الجزائرية فترة (2010-2020) :

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة (2010-2020)

الفرع الأول : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) :

الجدول (3-2): هيكل الصادرات الجزائرية فترة (2010-2020) الوحدة : مليون دولار أمريكي

	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		سعر النفط (دولار)	إجمالي الصادرات	
السنوات	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	سعر البرميل	القيمة	النسبة المئوية
2010	1619	2.80	56143	97.20	80.15	57762	100

100	73802	112.94	97.10	71662	2.90	2140	2011
100	72619	111.04	96.18	70571	2.82	2048	2012
100	65823	109.97	95.42	63662	3.28	2161	2013
100	61172	100.23	95.41	58362	4.59	2810	2014
100	35138	53.06	94.15	33081	5.85	2057	2015
100	29698	45	94.00	27917	6.00	1781	2016
100	35133	53.01	94.51	33203	5.49	1930	2017
100	41154	71.5	94.61	38938	5.39	2216	2018
100	35236	64.49	94.13	33168	5.87	2068	2019
100	2225.2	42.12	68.81	1531.2	31.19	694	2020

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر (2010-2020).

يمكن ترجمة الجدول إلى الشكل البياني الموالي :

الشكل (3-1) :تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة (2010-2020).

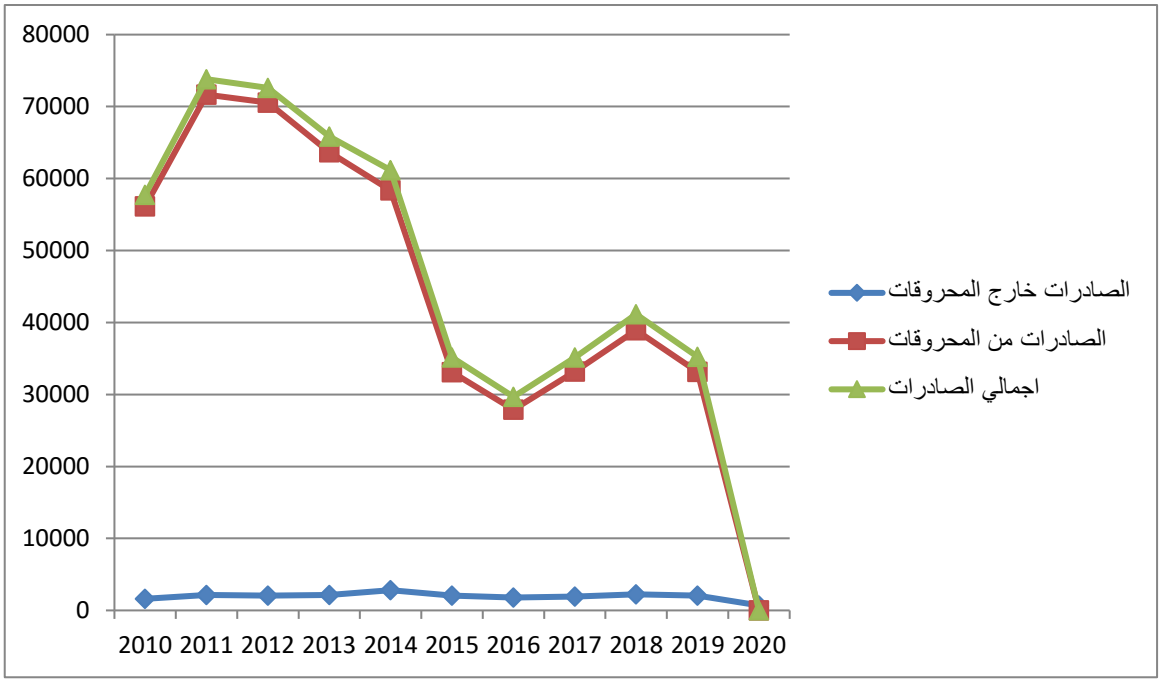

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-2).

نلاحظ من خلال تحليل الجدول (3-2) و الشكل (3-1) أن الصادرات الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2010-2020) , وهي نسبة تؤكد على استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وخضوع الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعاره , ، فمن الواضح أن نسبة الصادرات من المحروقات ت راوحت ما بين

94%و 97% , إذ انتقلت من 56143 مليون دولار سنة 2010 لتبلغ 71662 مليون دولار سنة 2011 وذلك بنسبة 97,10 %وهي أعلى نسبة سجلت لسيطرة المحروقات على الصادرات في فترة الدراسة ، في المقابل فأدنى نسبة سجلت بلغت % 68.81 وذلك سنة 2020 بقيمة قدرت ب 1531.2مليون دولار، ومن الملاحظ أن عائدات الصادرات تختلف أرقامها كثيرا في سنوات متقاربة، فمن 70571 مليون دولار سنة 2012 إلى 27917 مليون دولار سنة 2016 وذلك راجع للطفرة الكبيرة في أسعار النفط التي كانت تقدر ب 111,04 دولار أمريكي و 45 دولار أمريكي على التوالي كما نلاحظ أن التذبذب في حصيلة الصادرات وعدم استقرارها نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم الصادرات الإجمالية ما يمكن قوله عن مثل هذه الاقتصاديات الريعية المعتمدة في صادراتها على منتج واحد أنها اقتصاديات ضعيفة تتأثر بأي تغير في أسعار هذا المنتج وهو ما يتضح لنا في المنحنى البياني للصادرات الجزائرية والتقلبات الحادة التي شهدها في فترة قصيرة (2010-2020).

من جهة ثانية نجد أن الصادرات خارج المحروقات قدرت نسبتها من إجمالي الصادرات بحوالي 3% خلال نفس الفترة، وهي نسبة ضئيلة جدا وتعكس خلل كبير في الهيكل السلعي للصادرات، حيث سجلت سنة 2012 نسبة قدرها% 2,82 من إجمالي الصادرات لتتطور وتصل سنة 2016 إلى6% من إجمالي الصادرات إلا أن هذه الزيادة ليست نتيجة زيادة الصادرات خارج المحروقات بل هي راجعة لانخفاض أسعار البترول التي أثرت على إجمالي الصادرات ، منه نستنتج أن الجزائر مازالت تعاني من مشكلة نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية.

وخلاصة القول أن صادرات الجزائر تتميز بسيطرة كلية للمحروقات، فالاقتصاد الجزائري قائم في مجال التصدير على قطاع واحد هو المحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني هش، أضف على ذلك أن مبيعات المحروقات تسعّر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات، حيث تعكس هيمنة صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 97%طيلة فترة الدراسة، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف المعاملات الخارجية.

-الفرع الثاني : التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) :

سنقوم بتحليل التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-3) :يمثل التوزيع السلعي للصادرات غير النفطية للجزائر (2010-2020) الوحدة : مليون دولار

		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2010	القيمة	305	165	1089	0	27	33
	النسبة	0.53	0.29	1.89	0	0.05	0.022
2011	القيمة	357	162	1495	0	36	18
	النسبة	0.48	0.22	2.03	0	0.05	0.02
2012	القيمة	314	167	1519	0	30	18
	النسبة	0.43	0.23	2.09	0	0.04	0.02

2013	القيمة	402	108	1668	0	25	18
	النسبة	0.61	0.16	2.44	0	0.04	0.03
2014	القيمة	323	110	2350	2	15	10
	النسبة	0.53	0.18	3.84	0.003	0.002	0.02
2015	القيمة	239	105	1685	0	17	11
	النسبة	0.68	0.30	4.80	0	0.05	0.03
2016	القيمة	327	84	1299	0	53	18
	النسبة	1.10	0.28	4.37	0	0.18	0.06
2017	القيمة	349	73	1410	0	78	20
	النسبة	0.99	0.21	4.01	0	0.22	0.06
2018	القيمة	373	93	1626	0	90	33
	النسبة	0.91	0.23	3.96	0	0.22	0.08
2019	القيمة	408	96	1445	0	83	36
	النسبة	1.17	0.27	4.13	0	0.24	0.10
2020	القيمة	437	71	1287	0	77	37
	النسبة	1.99	0.32	5.87	0	0.35	0.17

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2020).

يمكن ترجمة الجدول السابق إلى الشكل الموالي :

الشكل (3-2) :تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر فترة (2010-2020).

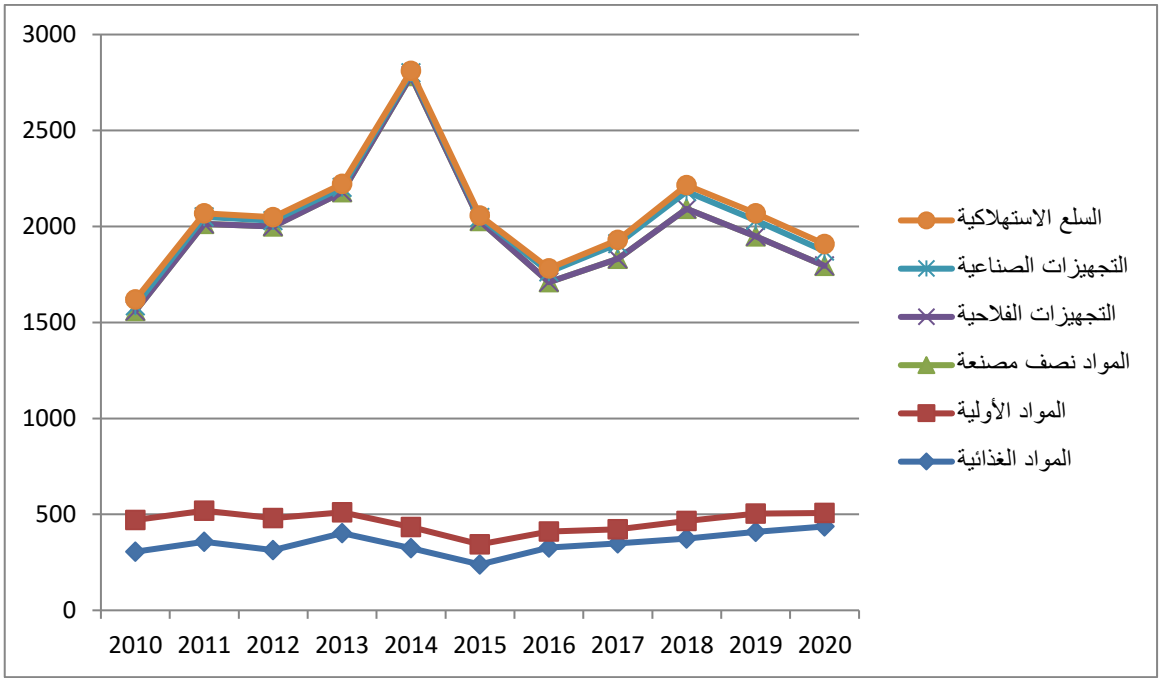

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3).

سنقوم بتحليل كل مجموعة سلعية من الصادرات على حدى، وذلك حسب حجم مساهمتها في الصادرات من الأكثر مساهمة إلى الأقل كالتالي:

آ- المواد نصف المصنعة :هي المواد التي يتم إنتاجها صناعيا لكنها تستعمل كمواد أولية لصناعات أخرى ، وهي تمثل المرتبة الأولى, نلاحظ أن هذه المجموعة قد شهدت انتعاشا مستمرا ، في قيمتها حيث انتقلت من 1089 مليون دولار سنة 2010 إلى 1519مليون دولار سنة 2012 واستمرت حصيلتها في الارتفاع إلى أن تصل 2350مليون دولار سنة 2014 ، وتراجعت عام 2020 لتصل قيمتها إلى 1287 مليون دولار أمريكي وما يمكن ملاحظته أنه ومع مساهماتها الضعيفة في الصادرات هذا ما يجعلها تعاني مباشرة من التقلبات في الأسعار فقيمة صادراتها ترتفع بارتفاع الأسعار وهو أمر يمكن تجنبه إن كانت المنتجات أكثر تنويعا.

ب- المواد الأولية :هي المواد الخام التي تنتج في الصناعات الاستخراجية والتي تصدر مباشرة لدولة أخرى لتستخدمها في صناعاتها، وهي تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير خارج المحروقات كما هو ملاحظ في الجدول (3-3) حيث نلاحظ قيم الصادرات من المواد الأولية إذ سجلت 73 مليون دولار سنة2017 وهي أدنى قيمة سجلت أثناء هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع طفيف إذ سجلت 96 مليون دولار سنة 2019.

ج-المواد الغذائية : تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات ففي بداية فترة الدراسة ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها سجلت 305 مليون دولار سنة 2010 لتحافظ على نفس الوتيرة في الأداء فيما يخص الصادرات الغذائية بقيم متفاوتة كان أكبرها سنة 2020 بقيمة 437 مليون دولار واقل قيمة سنة 2015 بقيمة 239 مليون دولار، استمرت على نفس الوتيرة بين ارتفاع وانخفاض حتى سنة 2020 بقيمة 437 مليون دولار أمريكي.

د-التجهيزات الصناعية : كغيرها من المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات فقيم صادرتها منخفض جدا، حيث لم يتجاوز عتبة 100 مليون دولار في كل سنوات الدراسة ومع ذلك فهي تحتل، المرتبة الرابعة في صادرات الجزائر خارج المحروقات و إن دل هذا على شيء فيدل على ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري في المجال الصناعي خصوصا، حيث تراوحت قيم صادرات التجهيزات الصناعية بين أدنى قيمة والتي سجلت سنة 2014 وقدرت ب 15 مليون وأعلى قيمة والتي سجلت سنة 2018 ، والتي قدرت ب 90 مليون دولار بنسبة 0.22% من إجمالي الصادرات لنفس السنة وهذه السنة تعكس الواقع المرير الذي يعيشه القطاع الصناعي في الجزائر رغم المحاولات المستمرة للدولة في تطويره، لتتراوح قيم باقي السنوات في نفس المجال بين ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى.

هـ–السلع الاستهلاكية : تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات بمساهمة ضعيفة جدا تكاد تكون مهملة، حيث لم تتجاوز عتبة 50 مليون دولار وظلت تتراوح بين أعلى قيمة وهي تلك المسجلة سنة 2020 والمقدرة ب 37 مليون دولار أمريكي، وبين أدنى قيمة لها هي تلك المسجلة سنة 2014 والتي قدرت ب 10 مليون دولار وذلك طيلة فترة الدراسة.

و- التجهيزات الفلاحية : تأتي التجهيزات الفلاحية في المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات، فكانت قيمها شبه معدومة في إجمالي الصادرات إذ سجلت سنة 2014 قيمة قدرها 2 مليون دولار بنسبة 0,003% أي نسبة تكاد تكون معدومة، أي أن الجزائر لم تعتمد على تصدير التجهيزات الفلاحية.

الشكل (3–3) :هيكل التركيب النسبي للصادرات خارج المحروقات (2010–2020).

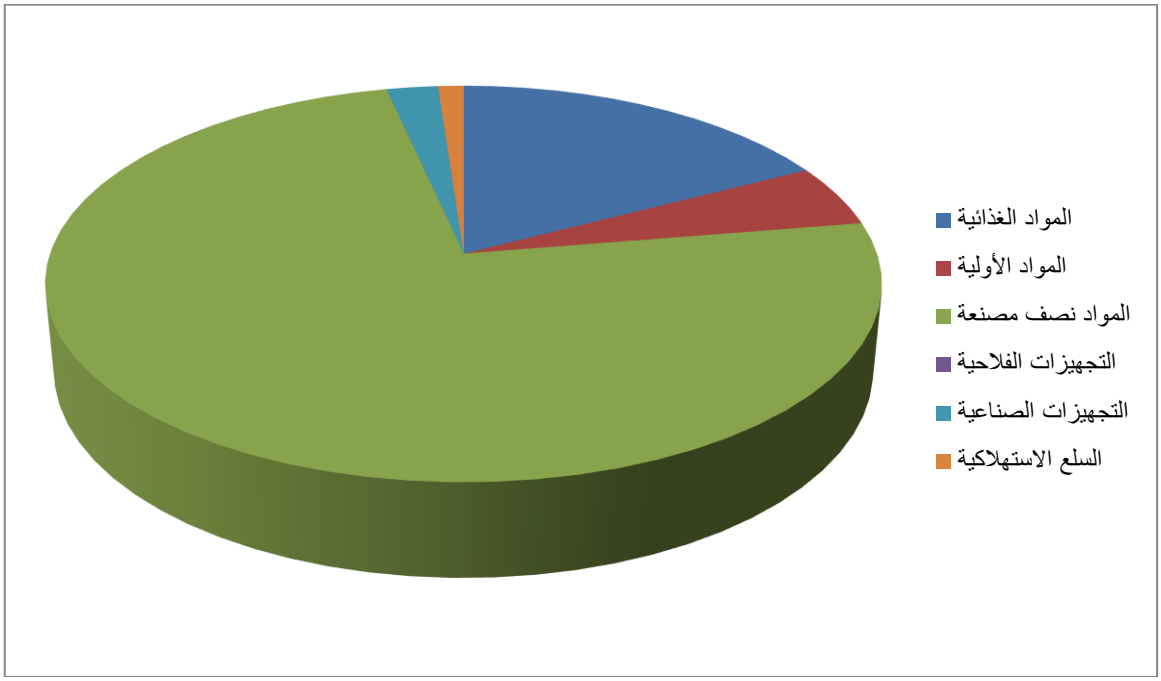

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3–3).

الفرع الثالث : **التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)** :

للجزائر علاقات تجارية و اقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي تمتد إلى أغلب بلدان العالم ، و سيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

الجدول :(3-4) التوزيع الجغرافي للصادرات خلال(2010-2019)

	الاتحاد الأوروبي	منطقة التعاون للتنمية الاقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا	أسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	الدول الإفريقية الأخرى
2010	28009	20278	10	2620	4081	694	1281	97
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62
2013	41277	12210	522	3211	4697	797	2639	91
2014	40378	1044	98	3183	5060	648	3065	110
2015	19930	4134	30	1131	1733	439	1319	84
2016	17221	6945	80	1943	2197	416	1173	51
2017	20291	6496	63	2473	3321	749	1268	102
2018	16010	6127	31	3089	1141	582	2209	81
2019	15542	3753	45	2515	1178	314	2347	441
2020	5799	3952	76	2275	3955	621	2845	106

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المركز للإعلام و الإحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

www.trademap.org

الجدول (3-4) يوضح لنا أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

دول الاتحاد الأوروبي: تعتبر كسوق لتفريغ السلع الجزائرية خلال الفترة (2010 -2019) ومن أهم شركاء الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي إيطاليا ثم اسبانيا وفرنسا. سجلت صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي أعلى قيمة لها سنة2013 بقيمة41277 مليون دولار مقارنة بسنة2010 حيث سجلت ماقيمته28009 مليون دولار وسبب هذه الزيادة ارتفاع أسعار المحروقات مع زيادة الطلب عليها من طرف دول الاتحاد الاوروبي، ثم تنخفض لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2020 بقيمة 5799مليون دولار و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: حيث تعد الو م أ من أهم شركاء الجزائر خلال الفترة (2010- -2019)في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فاحتلت المرتبة الثامنة من حيث امتصاصها للصادرات حيث عرفت تذبذب في القيم المسجلة، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة2010 بقيمة24059 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول لتعاود الانخفاض حتى سنة2019 وتسجل بقيمة3353 مليون دولار.

الدول الأسيوية: احتلت المرتبة الثالثة من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية ومن أهم شركاء الجزائر من الدول الأسيوية سنغافورة والهند حيث سجلت تذبذب في قيمتها وسجلت2010 ما قيمته4081 مليون دولار لنسجل2020 ما قيمته3955 مليون دولار.

أمريكا: ومن أهم شركاء الجزائر من دول أمريكا حيث احتلت المرتبة الرابعة من حيث امتصاصها لصادرات الجزائر، حيث بلغت صادراتها سنة2019 ماقيمته2515 مليون دولار.

- **دول المغرب العربي:** أهم شركاء الجزائر من دول المغرب العربي تونس، وبلغت صادراتها نحوها سنة 2020 ما قيمته2845 مليون دولار.

- **الدول العربية الأخرى:** سجلت صادرات مع قيم بسيطة مقارنة مع الدول الاخرى، حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2012 ما قيمته958 مليون دولار.

- **دول أفريقيا:** تسجل صادرات الجزائر مع دول افريقيا نسب قليلة جدا حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2019 قيمته441 مليون دولار.

- **دول أوروبية أخرى**: هي الاخرى سجلت صادراتها من الجزائر نسب محدودة حيث لم تتجاوز200 مليون دولار وسجلت أعلى قيمة لها سنة2011 ما قيمته 102 مليون دولار.

المطلب الثاني :الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)

سنقوم بتحليل الواردات والتطور السلعي لكل السلع المستوردة إضافة إلى التوزيع الجغرافي لها وهذا خلال الفترة (2010-2020) :

الفرع الأول:تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020).

سنقوم سنقوم بتحليل الواردات خلال فترة الدراسة بالاستعانة بالجدول التالي:

-الجدول (3-5) :تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) مليون دولار امريكي :

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
35547	44632	48573	46059	46727	51646	58330	54903	50376	47300	40212

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل (3-4) :تطور الواردات في الجزائر خلال فترة (2010-2020)

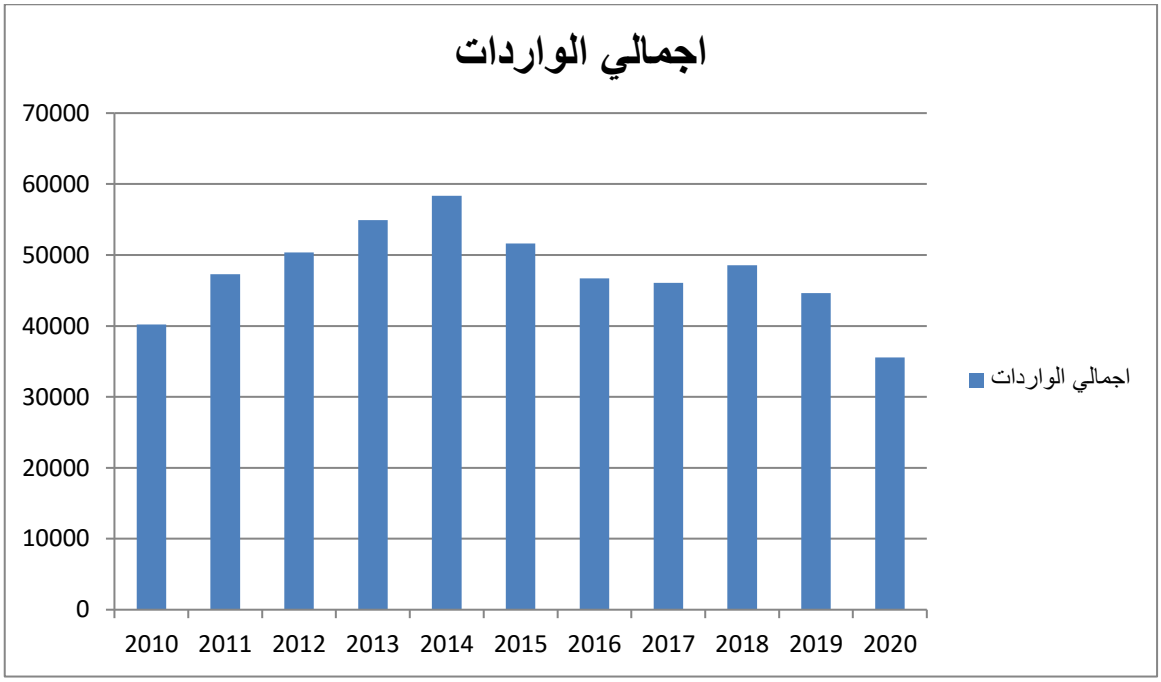

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-5).

-من خلال الجدول (3-5) والشكل البياني (3 -4) نلاحظ أن الواردات الجزائرية تميزت بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى حيث بلغت ما قيمته40212 مليون دولار سنة2010 لتسجل ارتفاعا مستمر حتى سنة2014 حيث سجلت ما قيمته 58330 مليون دولار، ويعتبر السبب في هذا الارتفاع المتواصل في الواردات لاتباع الجزائر للسياسة المالية التوسعية بسبب البحبوحة المالية التي كانت تعيشها الجزائر حيث كانت أسعار مرتفعة للمحروقات، وبسبب الانخفاض الحاصل في اسعار البترول واتباع الجزائر لبعض السياسات التقشفية المتمثلة في ترشيد الانفاق والعمل على الحد من الواردات انخفضت هذه الاخيرة لتصل سنة2020 إلى35547 مليون دولار.

الفرع الثاني:التوزيع السلعي للواردات الجزائرية في الفترة (2010-2020)

الجدول (3-6) :يمثل التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة(2010-2020)

الوحدة : مليون دولار

		المواد الغذائية	**الطاقة**	**المواد الأولية**	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	**التجهيزات الصناعية**
2010		**6027**	**945**	**1406**	**9944**	**330**	**15573**
	%	**14.99**	**2.35**	**3.50**	**24.73**	**0.82**	**38.73**
2011		**9805**	**1164**	**1776**	**10431**	**229**	**15951**
	%	**20.73**	**2.46**	**3.75**	**28.05**	**0.43**	**3372**
2012		**9023**	**9955**	**1839**	**10629**	**329**	**13604**
	%	**17.91**	**9.84**	**3.65**	**21.10**	**0.62**	**27.00**
2013		**9572**	**4356**	**1766**	**10810**	**449**	**15745**
	%	**17.43**	**7.93**	**3.22**	**19.69**	**0.82**	**28.68**
2014		**11005**	**2851**	**1884**	**12740**	**657**	**18906**
	%	**18.87**	**4.89**	**3.23**	**21.84**	**1.13**	**32.41**
2015		**9329**	**2352**	**1508**	**11512**	**579**	**16593**
	%	**18.06**	**4.55**	**2.92**	**22.29**	**1.12**	**32.13**

2016		8224	1292	1559	1148 2	501	15394
	%	17.6	2.76	3.34	24.57	1.07	32.94
2017		8438	1992	1528	10985	611	13992
	%	18.32	4.32	3.32	23.85	1.33	30.37
2018		8199	977	1814	1046	537	12824
	%	16.88	2.01	3.73	21.55	1.11	26.4
2019		7694	1369	1921	9840	437	10845
	%	17.24	3.07	4.30	22.05	0.98	24.30
2020 6		7723	890	2199	7614	198	8697
	%	21.73	2.5	6.19	21.42	0.56	24.47

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر و النشرات الثلاثية لسنة (2020-2019)

التجهيزات الصناعية: هي السلع التي تحتل المرتبة الأولى في الواردات السلعية الجزائرية حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2014بقيمة18906 مليون دولار وكانت في تذبذب حتى سجلت أدنى قيمة لها نسبة2019 ، وهذا راجع في الأساس إلى الضعف الكبير في الصناعات المحلية الجزائرية مما اضطرت إلى استيراد الحاجيات من هذه السلع، ولم تنخفض الواردات الصناعية في السنوات التي شهدت تدهور كبير في اسعار البترول رغم تبني الحكومة الجزائرية لسياسة تشجيع المنتوج المحلي وإيقافها للاستيراد كمنع استيراد السيارات.

المواد الغذائية: تأتي في المرتبة الثانية كأكثر السلع استيرادا حيث أن الجزائر رغم وقوعها في منطقة مناخية جيدة وتوفرها على مساحات كبيرة للزراعة ورغم تشجيع الحكومة للقطاع الزراعي منذ الاستقلال إلا أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث كانت أعلى قيمة2014 بقيمة11005 مليون دولار ثم انخفضت هذه القيمة في السنوات الموالية حتى سجلت سنة 2019 قيمة 7694 مليون دولار، كان سبب هذا الانخفاض هو اعتماد الجزائر في سياستها التقشفية على تشجيع الانتاج المحلي.

المواد نصف المصنعة: تأتي في الرتبة الثالثة كأكثر السلع استيراد اذ أنها تستورد بكميات كبيرة، حيث شهدت ارتفاع متتاليا من سنة 2010 إلى غاية 2014 بقيمة 9944 الى 12740 مليون دولار على التوالي، وانخفضت في السنوات المواليةتبعا لانخفاض أسعار البترول من10985 إلى 7614 مليون دولار بين سنتي2017 و2020 على التوالي.

- **المواد الأولية:** الاستيراد في المواد الأولية ضعيف والسبب في ذلك هو توفر الجزائر على ثروات طبيعية كبيرة جعلها في غنى عن استيرادها، حيث أن قيمتها شهدت تزايد من سنة لأخرى ففي سنة2010 كانت بقيمة1406 دولار ووصلت ل1884 مليون دولار سنة 2014، وتستمر في التزايد إلى أن تصل إلى أعلى قيمة لها سنة2020 بقيمة2199 مليون دولار.

- **الطاقة:** تتوفر الجزائر إضافة إلى الطاقات غير المتجددة الطاقات المتجددة، حيث نلاحظ أنها سجلت نسب ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز5 %في أغلب السنوات وسجلت أعلى نسبة لها سنة2012 بقيمة9,84% وذلك راجع لاعتماد الجزائر على سياسة مالية توسعية.

- **التجهيزات الفلاحية:** إن نسب استيراد التجهيزات الفلاحية كانت ضعيفة حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 611 مليون دولار سنة2017 وأدنى قيمة198 مليون دولار سنة.2020.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)

تعتمد الجزائر في استيراد منتجاتها على مجموعة من الدول ننسبها في الجدول التالي :

الجدول (3-7) :يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال (2010-2020). الوحدة مليون دولار

	الاتحاد الأوروبي	دول منظمة ت.ت.ق	دول أوروبا	أمريكا	آسيا	دول المغرب العربي	الدول الإفريقية
2010	20704	6519	388	2380	8280	544	544
2011	24616	6219	579	3931	8873	691	691
2012	26333	6160	1619	3590	9538	807	807
2013	28724	6695	1213	3466	10623	1029	1029
2014	29684	8436	886	3815	12916	738	738
2015	34425	7353	1120	2818	11830	624	350
2016	32155	8576	1195	1203	9630	2978	918
2017	18761	7197	1107	1611	7970	2456	807

638	1872	8614	1937	1090	8460	20540	2018
456	555	1164	1689	1111	7510	17202	2019
402	621	1100	1523	1009	6541	15450	2020

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع المديرية العامة للجمارك

الشكل (3-5) :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال (2010-2020).

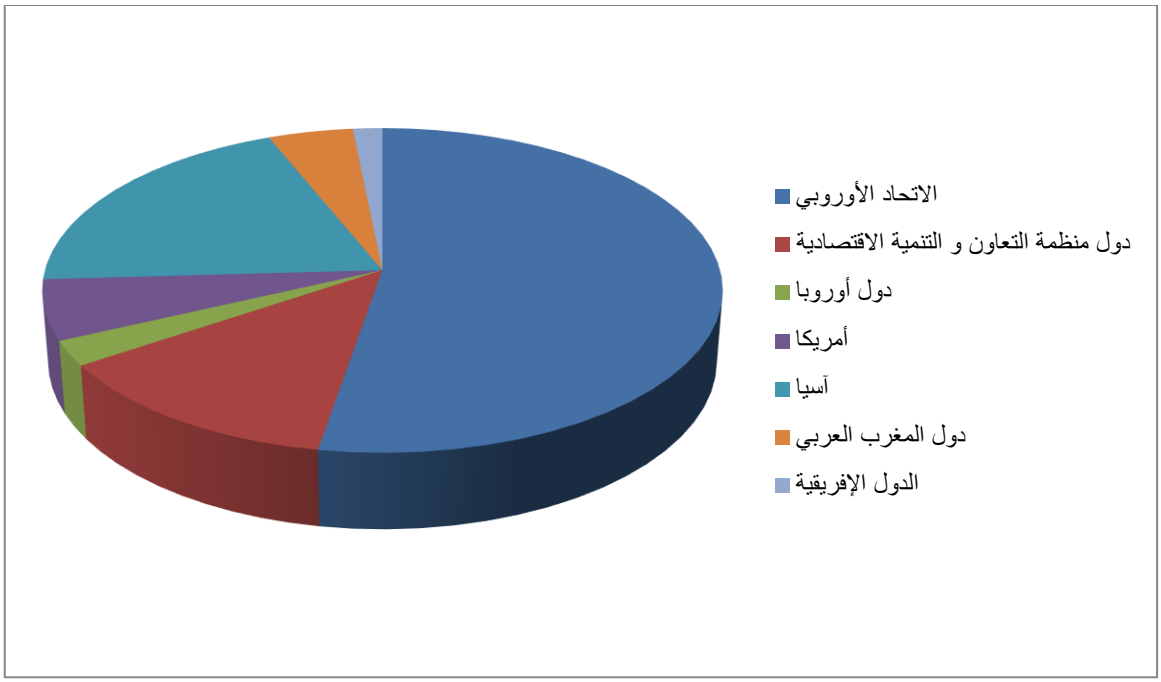

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-7).

من خلال الجدول (3-7) و الشكل (3-5) نلاحظ أن الدول المصدرة للجزائر ترتب كما يلي :

- **الاتحاد الأوروبي:**وهي أكثر الدول التي تستورد منها الجزائر نسبة63% ،حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة2015 بقيمة34425 مليون دولار.
- **آسيا :**وهي تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول التي تستورد منها الجزائر ب24%.
- **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** تحتل المرتبة الثالثة من الدول التي تستورد منها الجزائر16% حيث سجلت أعلى قيمة لها في 2016 بقيمة 8576 مليون دولار.

ثم تليها كل من أمريكا، الدول أوروبية ودول المغرب العربي والدول افريقية :أخرى بنسب منخفضة كالتالي

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2010-2020)

تطرقنا في المبحثين السابقين إلى كل من مسار تطور أسعار الصرف ووضعية الميزان التجاري في الجزائر، خلال تناول كل من الصادرات والواردات على حدا خلال فترة الدراسة، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر صرف العملة الوطنية على كل من الصادرات والواردات، لنختم في الأخير بمدى فعالية سعر الصرف في معالجة إختلالات الميزان التجاري.

المطلب الأول : أثر التغيرات في سعر صرف الدينار على الصادرات الجزائرية فترة (2010-2020).

سنقوم من خلال الجدول بتوضيح أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) :

الجدول (3-8) :تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري و الصادرات الجزائرية (2010-2020) :

السنة	الصادرات من المحروقات مليون دولار	إجمالي الصادرات مليون دولار	سعر الصرف الدينار/الدولار
2010	**56143**	**57762**	**74.38**
2011	**71662**	**73802**	**72.93**
2012	**70571**	**72620**	**77.53**
2013	**63662**	**65823**	**79.36**
2014	**58362**	**61172**	**80.58**
2015	**33081**	**35138**	**100.69**
2016	**27917**	**29698**	**109.44**
2017	**33203**	**35132**	**110.50**
2018	**2216**	**41113**	**118.50**
2019	**2068**	**34994**	**118**
2020	**5509.9**	**21925**	**119.64**

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل (3-6) :تطور تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الصادرات الجزائرية (2010-2020) .

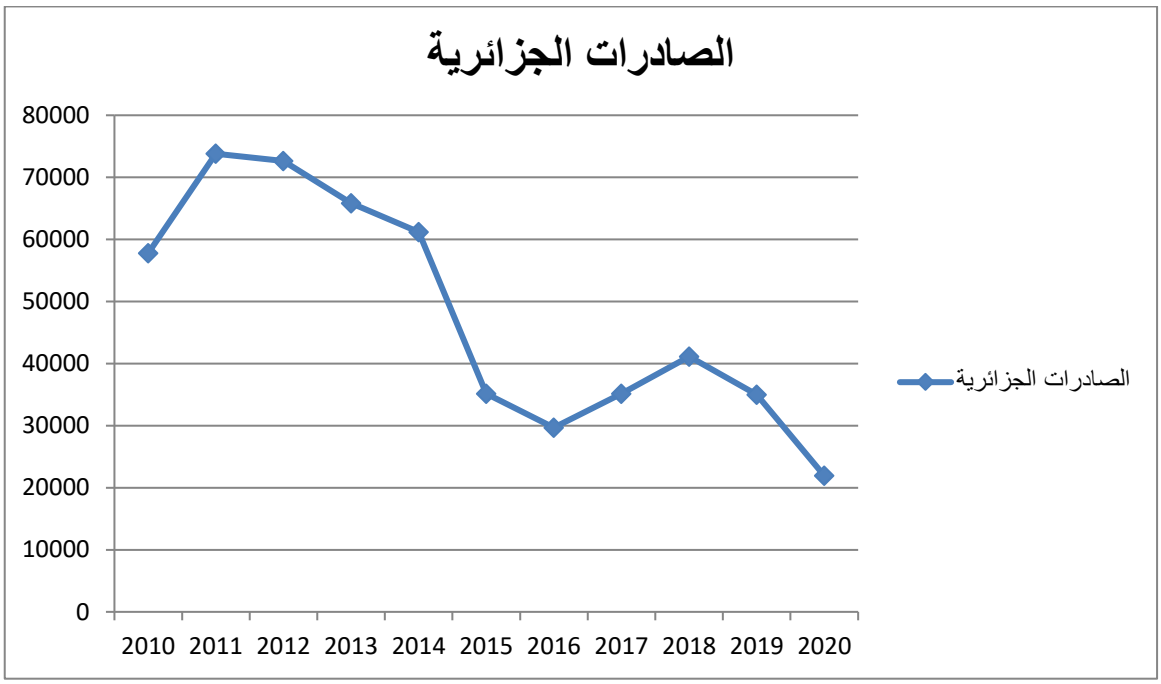

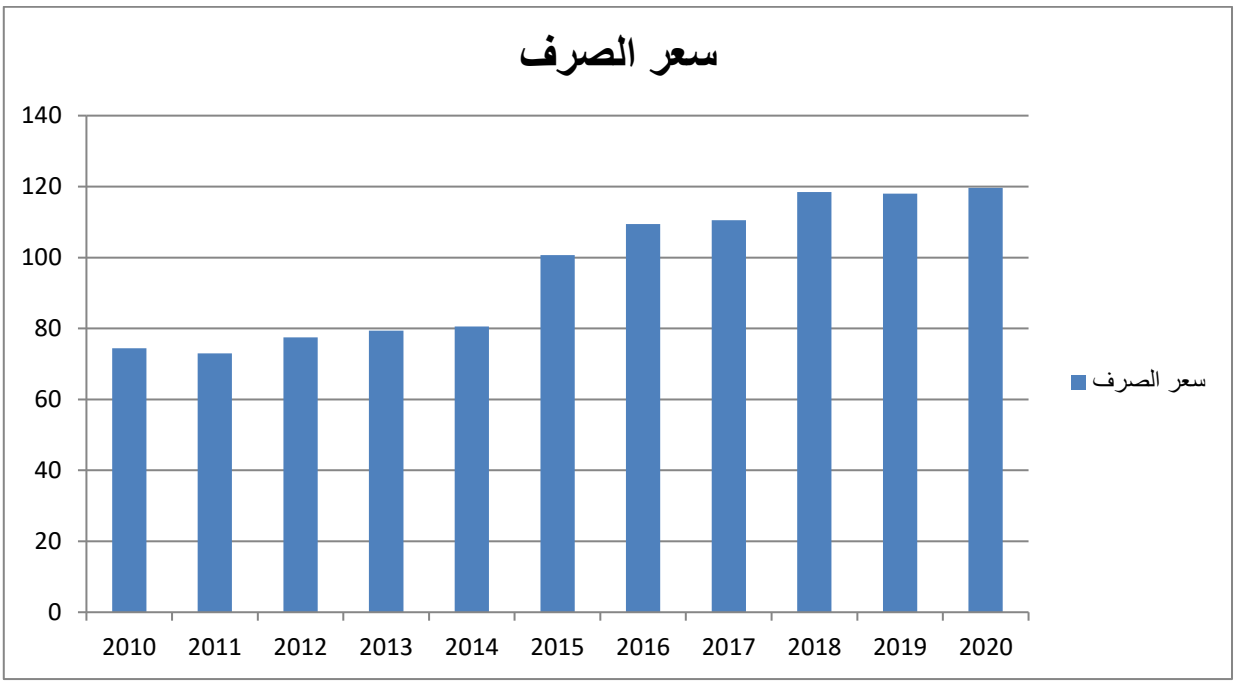

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-8).

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-6) بأن التخفيض التي قامت به الجزائر لم يستطيع تحقيق الغاية المرجوة منه، وذلك بسبب سيطرة صادرات المحروقات على باقي الصادرات حيث تتأثر بتغير أسعار البترول أكثر منه أسعار الصرف،و نلاحظ أنها سجلت سنة 2011 بقيمة 73802 مليون دولار مقابل57762 سنة2010 وذلك بسبب تزايد أسعار البترول في سنة 2011 ثم تسجل انخفاض مستمر إلى أن تصل سنة 2019 لنسجل34994 مليون دولار وهي أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول ومن جهة أخرى نلاحظ انخفاض في سعر الصرف خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2010 ب 74,38دينار/دولار ثم انخفض بشكل كبير سعر صرف الدينار وذلك لاعتمادها بشكل كبير على الصادرات منالمحروقات حيث أسعار البترول مقومة بالدولار.

المطلب الثاني :أثر التغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائريةفترة (2010-2020).

سنقوم من خلال الجدول بتوضيح أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) :

الجدول (3-9) :تطور سعر الصرف والواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020) :

السنة	اجمالي الواردات مليون دولار	سعرالصرف الدينار/الدولار
2010	40212	74.38
2011	47300	72.93
2012	54903	77.53
2013	58330	79.36
2014	51646	80.58
2015	45727	100.69
2016	46059	109.44
2017	48573	110.50
2018	48456	118.50
2019	44632	118
2020	35547	119.64

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015-2020).

الشكل (3-7) :تطور تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الواردات الجزائرية (2010-2020)

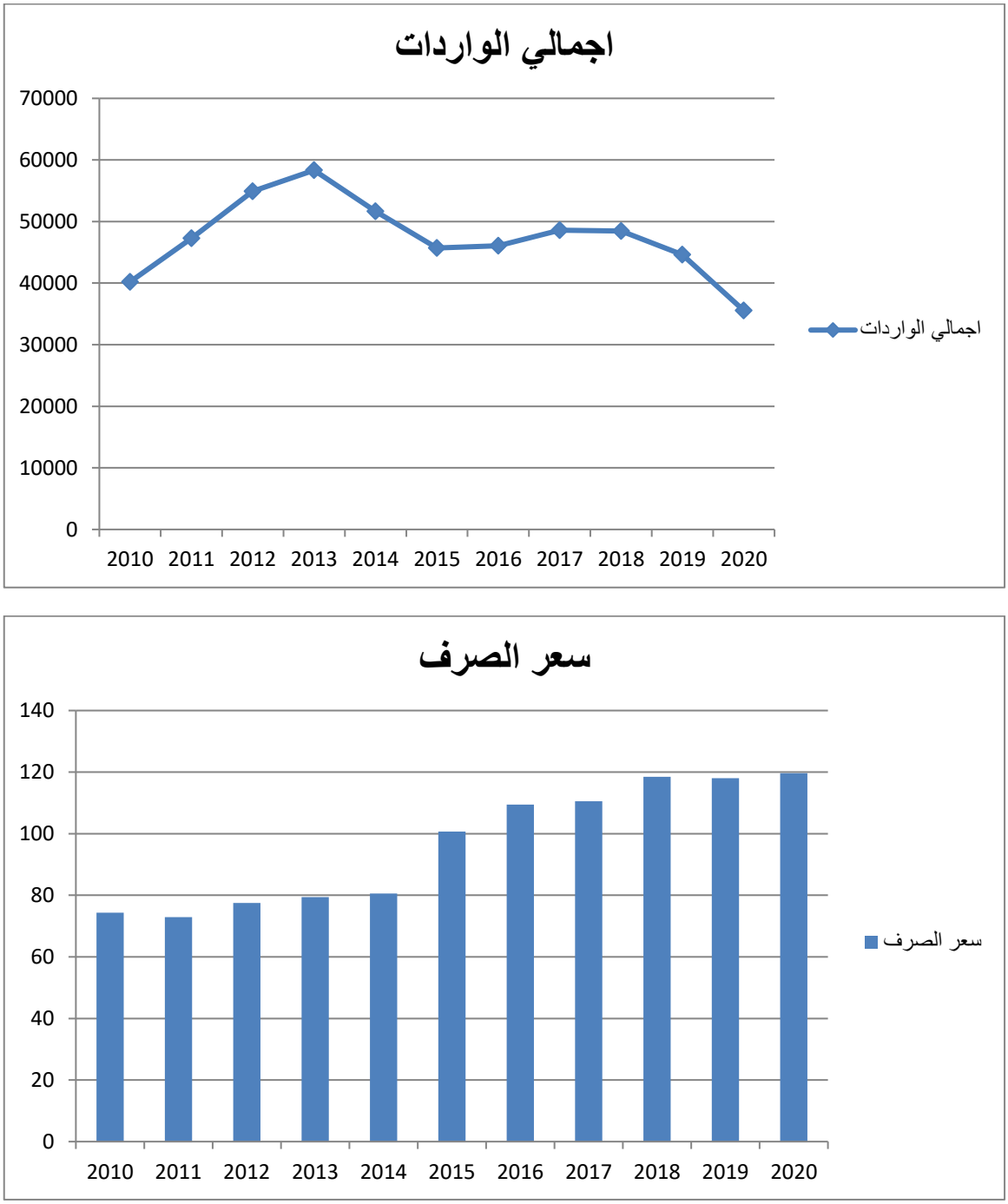

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-9).

نلاحظ من خلال الجدول (3-9) أن الواردات الجزائرية عرفت تزايد مستمر خلال الفترة المدروسة لتسجل 58330 مليون دولارسنة 2013 وهي أعلى قيمة لها مقارنة بسنة2010 حيث سجلت40212 مليون دولار ومن جهة أخرى نلاحظ انخفاض في قيمة الدينار من 74,38 دينار/دولار سنة 2010 إلى 80.58 دينار/دولار وهذا ما يؤكدتابعية الاقتصاد للخارج، وانطلاقا من سنة2014 نلاحظ تراجع مستمر في قيمة الواردات، يقابله انخفاض في قيمة الدولار، حيث سجلت الواردات35547مليون دولار وفي المقابل انخفاض سعر الصرف حيث سجل 119.64 دينار/الدولار خلال نفس السنة2020، ومن المعلوم أن هذا الانخفاض في قيمة الواردات ليس سببانخفاض قيمة العملة وانما راجع لسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، والاجراءات المتشددة التي فرضتها على التجارة الخارجية قصد التحكم في الواردات.

هام :انطلاقا من الدراسة نلاحظ أن التخفيضات المستمرة لسعر صرف الدينار الجزائري لم تكن لها أثر كبير على حركة الصادرات و الواردات حيث أنه من الملاحظ أنهاتتأثر بأسعار البترول أكثر من أسعار الصرف وذلك لاعتماد الجزائر في صادراتها بنسبة كبيرة على البترول، ومنه نستنتج بأن العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري طردية .

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل لتطور نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1994 حيث ان تاريخ الجزائر بعد الاستقلال مر بعدة مراحل من نظام التثبيت بعملة واحدة إلى نظام التعويم المدار، وقد تناولنا أيضا تطور أسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار، وبعدها قمنا بتحليل الميزان التجاري من خلال دراسة كل من الصادرات والواردات، وقد تبين أن الاقتصاد الوطني يعتمد تقريبا بشكل كلي على قطاع المحروقات، وأن التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية معظمها في أوروبا.

ومن خلال تحليلنا لأثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات تبين أن الميزان التجاري عرضة لتقلبات أسعار البترول، وان سياسة تخفيض العملة سياسة غير فعالة لتحقيق النتائج المرجوة في ظل غياب سياسات مكملة.

الخاتمة

تعتبر الجزائر من الدول الريعية ، حيث تمثل صادراتها النفطية حوالي 95 %من مجموع الصادرات، ومن أهم الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر منذ 1994 من اجل تحسين وضعية الميزان التجاري والمرتبطة أساسا بأسعار المحروقات هي سياسة تخفيض قيمة العملة.حيث أن سعر الصرف يؤثر على فعالية الميزان التجاري بصفة خاصة،وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في القدرة التنافسية للاقتصاد.

لقد توصلنا من خلال دراستنا أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الدينار الجزائري وحركة الصادرات و الواردات الجزائرية هي علاقة طردية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري، حيث كلما زادت وتحسنت أسعار البترول نتج عن ذلك تحسن في رصيد الميزان التجاري.

نتائج الدراسة :

لقد توصلنا في نهاية المذكرة إلى هذه النتائج :

- ✓ يقصد بسعر الصرف هو تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى.
- ✓ يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة.
- ✓ مر نظام الصرف الجزائري بعدة مراحل انطلاقا من مرحلة التثبيت بعملة واحدة إلى التعويم المدار.
- ✓ ترتبط صادرات الجزائر بشكل كبير على المحروقات، كما احتلت دول الاتحاد الأوروبي الصدارة من حيث امتصاصها لصادرات الجزائر.
- ✓ لم تستطع الجزائر الاعتماد على بديل للمحروقات في صادراتها رغم التخفيض المتدرج لسعر الصرف.
- ✓ تتحكم أسعار البترول في مداخيل الجزائر من الصادرات لوجود علاقة طردية بينهما.
- ✓ لم يكن الهدف الأساسي من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف هو التأثير على حركة الصادرات و الواردات بل هو تصحيح سعر الصرف ذاته و الانتقال إلى نظام أكثر مرونة.

اختبار الفرضيات :

- ✓ تغيرات سعر صرف الدينار تؤثر على توازن الصادرات مقابل الواردات الجزائرية ، هذه الفرضية غير صحيحة؛ فسعر الصرف لا يؤثر على الميزان التجاري الجزائري .
- ✓ توجد عدة شروط لتخفيض العملة وهي فرضية صحيحة و من أهمها: (ثبات الأسعار المحلية للتصدير. عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض العملة. عدم تجاوز نسبة الإنفاق اللي لنسبة الاستثمار).

- ✓ هناك عدة عوامل تؤثر على سعر الصرف هذه الفرضية صحيحة . حيث نجد منها عوامل اقتصادية و عوامل غير اقتصادية من أهمها : (سعر الفائدة ومعدل التضخم- خبرة المتعاملين و أوضاعهم-ظروف السوق-الاضطرابات و الحروب و الكوارث الطبيعية).

التوصيات و الاقتراحات :

- يجب تنويع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات و إعادة تشكيل نموذج النمو.
- جلب الاستثمارات الأجنبية و توفير المناخ الاستثماري اللازم.
- توفير الأمن الغذائي بدل الاستيراد.
- الاهتمام و استغلال خيرات الجنوب و فك العزلة عليه.
- الاهتمام بالطاقة البديلة.
- التخلص من الاقتصاد الريعي و البحث عن بدائل و موارد جديدة.
- العمل على تقليل حجم الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية.

الملخص بالعربية:

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب دراسة تأثيرات سعر الصرف. خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، وذلك من خلال تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة (2010–2020)، وتوصلت من هذه الدراسة إلى أن سياسة تخفيض المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز بشكل أساسي على المحروقات التي تعتبر عصب الصادرات.

الكلمات المفتاحية:

الصرف، السعر، الصادرات، الواردات

الملخص بالإنجليزية:

The purpose of this study is to clarify the relationship between exchange rate changes and the trade balance, as well as to examine the effects of the exchange rate. In particular, the policy of devaluing the national currency under the heckley reform programme by resolving the impact of exchange rate changes on the trade balance during the period (2010-2020), and concluded from this study that algeria's policy of easing was not effective in correcting the imbalance in the trade balance, due to the nature of the national economy, which is mainly based on hydrocarbons, which are the backbone of exports.

Keywords :

Exchange . price . exports. imports

قائمة المصادر والمراجع

المرجع والمصادر:

-الكتب والمطبوعات

1. حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء للنشر، داس.

2. صالح أويابة وعبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات :دراسة حالة الجزائر 2016 – 1990، المجلد 15 العدد 02، جامعة الأغواط ،2018.

3. عبد الوهاب وداد نزاوية رشيد، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)،مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – عدد 2016/03

4. عبد الوهاب ودادن زاوية رشيد، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية – عدد 2016/03

5. مادة العلاقات الاقتصادية الدولية الصف الثالث/كلية العلوم السياسية.

6. محمود زنبوعو، رقيبد يع حبيب، تأثير تقلبات سعر الصرف الاسمي على حجم التبادلات التجارية في سورية خلال الفترة – الزمنية (1990-2010)،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 38،(العدد) 6، 2016.

7. عرفان تقي الحسني ،التمويل الدولي ،دار مجدلا و للنشر،الطبعة الأولى،الأردن، 2002

8. مفتاح صالح، أهمية التمويل الدولي، تخصص: مالية، نقود وبنوك، مجلة المحاسب العربي، جامعة بسكرة،2015، داص.

9. وليدي عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصاد، البنك الرازي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، د/س.

-محاضرات وملتقيات:

1. سلايمية ظريفة،محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 4 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، قالمة ،2016-2017.

2. عوادي مصطفي،إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الواد حمة لخضر، 2018/2017.

-البحوث الجامعية

1. أحمد بودودة وفاء ،أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2009، مذكرة مكملة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،تخصص: مالية وبنوك،2014/2013

10. طيفور شريفة ،بسدات كريمة ،واقع التجارة الخارجية في الجزائر دراسة حالة ميناء مستغانم 2001 – 2016،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،جامعة عبد الحميد بنباديس – مستغانم،2018/2017

11. علاء الدين عماري وحكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية، جامعة العربي تبسي تبسة،2016/2015.

12. قطاف الويزة ،التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، 2014/2013

13. لقجع فاطمة زهراء وغوميض شهرزاد، العلاقة بين السعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر " دراسة تحليلية قياسية للفترة 1987-2015، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر " ل.م.د " في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2018/2017

14. موسليم مريم ،أثر سعر صرف الدولار-الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص مالية ،كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبيبكر بلقايد،2017/2016

15. نجاح عبدلي، نور الهدى فضل الدين، دور البنوك المركزية في الحد من تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي(ل.م.د)،الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: نقود ومالية، جامعة عربي تبسي تبسة،2014-2015

16. ياسمينة بنزاوي، إيمان كحالي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر 2018-2010، مذكرة مقدمة ضمن استكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي،تخصص: مالية وتجارة دولية، 2019/2018.

2. أمين غوبال، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة ال جزائر1990-2015)، أطروحة لنيل شهادة ماستر، جامعة أم البواقي،2014-2015

3. إهاب مخيش، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة – الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي، 2019/2018.

4. بوطالب خديجة ومحسن بداتي سعاد، مخاطر تقلبات أسعار الصرف وإشكالية إدارتها في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المياه المعدنيةسعيدة ومؤسسة النظافة، الصحة والمحيط، ذكره مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة،2018/2017.

5. حنان لعروق،سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسةحالةالجزائر-،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،التخصص: بنوك وتأمينات،2005/2004

6. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد،2010-2011

7. دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة بسكرة،2014-2015

8. سليمة بوعودة، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، أطروحة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018/2017

9. شاعة عبد القادر ،الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض : دراسة الواقع في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ،فرع التحليل الاقتصادي،جامعة الجزائر، 2005-2006

موقع الالكتروني:

https://www.almrsal.com/post/844481-